"ابو بكر الهباشي"..مفتي الديار العباسية!

#كتب_حسن_عصفور/ هل تفاجأ الشعب الفلسطيني بخطاب قاضي القضاة الشرعي للرئاسة الفلسطينية محمود الهباش، فيما حملت خطبته لصلاة الجمعة يوم 14 أبريل 2017 من عناصر تخريب سياسي، لا نرى ذلك، بل ربما كان غالبية أهل فلسطين، "وطنا وشتات" يتوقعون معظم ما جاء في تلك "الخطبة" استنادا لتهديد الرئيس محمود عباس بأنه يفكر في عمل حاسم وغير مسبوق ضد قطاع غزة..

لذا لم يكن مفاجئا ابدا، ان يذهب الهباش الى البحث في التاريخ الاسلامي ليجد ضالته كي "يشرعن" التهديد العباسي، لكنه في الحقيقة ذهب أبعد كثيرا من الخيال عندما وضع تهديد عباس نحو القطاع بما حدث مع "رؤية النبي محمد" في حادثة مسجد "الضرار"، في دعوة صريحة الى "تدمير قطاع غزة" بمن فيها وعليها..

"الفتوى الهباشية" للتدمير، حدثت والرئيس عباس يستمع ونقلها تلفزيونه الرسمي صوت وصورة، وبعد تلك "الفتوى" لشرعنة التدمير الشامل للقطاع، ظن البعض أن الرئيس عباس وفرقته الماسية ستعمل على محاولة "امتصاص" رد فعل متوقع على دعوة لا سابق لها فعلا من طرف فلسطيني، لكنها دوما تتردد من قبل عتاة اليمين الصهيوني المتطرف، وآخرهم وزير حرب العدو ليبرمان الذي هدد بتدمير غزة بمن فيها..

لكن أن يتجاهل عباس وفرقته الماسية تلك الدعوة "المارقة" على المشهد الفلسطيني، فنحن أمام رئيس بات يحضر المسرح السياسي للتنفيذ العملي لما قاله في العاصمة البحرينية، عبر سيناريو أسود الوجه..

أن يوافق الرئيس عباس على "فتوى التدمير"، لا غرابة في ذلك، فذاك نهجه الذي أعلنه، وخياره الذي اختاره سبيلا لإنهاء آخر مكونات "وحدة الأرض" الفلسطينية ومقدمة سياسية - دينية لتبرير "خراب المشروع الوطني"، أما أن تنقبر مختلف الفصائل الوطنية على "فتوى التدمير الهباشية"، وكأنها في "سبات سياسي عميق" فتلك هي الكارثة الكبرى التي لم تكن ببال أي فلسطيني..

لعل "غضبة" القائد الفلسطيني تيسير خالد السريعة، كانت تعبيرا موضوعيا عن رفض حقيقي لذلك الابتذال السياسي الذي يريد عباس تمريره من خلال شخصيات تنال رضاه وحمايته ورعايته، رغم ان خالد حاول الابتعاد عن تحميل عباس المسؤولية المباشرة عن دعوة "أبو الهبابيش" التخريبية، لكن صرخته كسرت "جدار الصمت المطلق" من فصائل ما كانت تصمت على شيء تراه لا يناسب خلال "الزمن العرفاتي"، لكنها لم تعد حاضرة في "الزمن العباسي"، ولا داعي للتنقيب عن أسباب ذلك "الهوان السياسي"..

أن تلوم "ابو الهبابيش" وترفض قوله وتستنكره وتدينه فذلك ليس المطلوب، رغم انه ضرورة، لكن الأصل فيمن سمح له ومنحه أدوات بث الخراب السياسي في "بقايا الوطن" عبر تلفزيون كان يوما يحمل اسم فلسطين، وبات علبة خاصة لبث "سموم" ضد فلسطين أرضا وشعبا..

أن تصمت قوى الشعب الفلسطيني والفصائل التي كانت رافعة للثورة، وكسرت كل جدران الصمت العربي بالرصاصة الأولى، فتح ومختلف القوى، وان تغض الطرف عن قول يمهد لنشر "الفضوى السياسية الشاملة" فتلك هي الطامة الأكبر..

لا مفاجأة اطلاقا أن يذهب عباس ومن معه لقيادة حرب سياسية تصعيدية لفرض "مقومات الفشل" لأي لقاء مع حماس، لأنه لا يريد استكمال الحوار الوطني، ليس فقط بتصريحات عنترية تسنتد الى "قوى غير وطنية"، لكنه ألغى كل منتجات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت ولقاء موسكو، لأن المطلوب "منه" ليس اكمالا لوحدة بل تكريسا لقسمة سياسية تصل به الى عقد "مجلس عباسي" ينهي آخر معاقل الشرعية الوطنية الفلسطينية وممثلها الشرعي الوحيد منظمة التحرير، وإنتاج "كيان بمقاس المقاطعة"، تتقاسم الوظيفة مع "سلطة الاحتلال" في الضفة الغربية، وتنفيذ "حلم رابين" بأن يبتلع البحر قطاع غزة..

الصمت على حديث "أبو بكر الهباشي" مفتي الديار العباسية هو مشاركة في الجريمة التي باتت عمليا في طور التنفيذ، تنتظر مصادقة "آل البيت الأبيض"..

ملاحظة: ربما الأكرم لأعضاء مركزية فتح أن لا يذهبوا الى غزة بعد خطاب عباس وفتوى "أبو بكر الهباشي"، ليس لأن تصديقهم بات مستحيلا، بل خوفا عليهم من مسخرة لا تليق باسم حركتهم التي حملت مشعل الثورة قبل أن ينطفئ بفعل فاعل معلوم..

تنويه خاص: أن تحرق حماس وأنصارها صور عباس ورامي فتلك فعلة قد تجد من يبررها..اما أن تظلم القطاع رفضا لظلم عباسي فتلك هي "الظلامية الفريدة"..شكلها حماس صعب تكمل "خطوة منيحة"!

إدارة "غبية" لكنها نجحت في قلب "الأولويات" بعيدا عن الكيان!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الانسان كثيرا من بذل الجهد العقلي لمعرفة أن العالم أمام واحدة من أكثر إدارات أمريكا "غباء" و"جهلا" في عالم السياسة الخارجية، وبالتأكيد الداخلية، فـ"موهبة الغباء" كل متكامل، وعل رئيس هذه الإدارة الأمريكية دونالد ترامب يفوق بجهله العام في الشأن الدولي سلفه الجمهوري أيضا ريغان..

إدارة نفت ما قالت أكثر مما أكدت، تقرأ لوزير خارجيتها كلاما بالليل، تجده قال نقيضه مع شروق ساعات الصبح، في حين وفي ذات اللحظة تقرأ لمسوؤل آخر، وعادة المندوبة الترامبية في الأمم المتحدة نيكي هالي قولا مخالفا كليا لقول الوزير تيلرسون..

ولا يقتصر الأمر على مسوؤلي السياسة الخارجية، بل تجده ضرب المؤسسة الأمنية ذاتها، فمن يقول أن مستشاري ترامب له صلات مع روسيا الى جهاز ينفي صحة ذلك، الى البدء في فتح تحقيقات عن تلك الصلات، وكان المظهر الأمني الأكثر مهزلة في عالم السياسة عندما خرج الرئيس الأمريكي ترامب بعد الضربة العدوانية على قاعدة "الشعيرات"، ويعلن أن ما دون ابلاغ روسيا، وكاد لهذه الرواية أن تكون هي السائدة، لكن وزارة الدفاع "البنتاغون" سارعت وبطريقة غير مسبوقة لتكذيب الرئيس الأمريكي، وأكدت أن البنتاغون أخبر روسيا بالضربة الأمريكية قبل حدوثها..

وأخيرا، نصل الى قمة الهزل والفضيحة، عندما يخرج الناطق باسم البيت الأبيض وينكر استخدام هتلر لأي سلاح كيماوي، فقط من أجل أن يصب جام غضبه على الرئيس الأسد، فسقط في شر حقده، ووقع فريسة لليهود في أمريكا ودولة الكيان، ومع تسارعه للإعتذار، فذلك لا يلغي كمية الجهل أو بالأدق الحماقة السياسية التي تختزنها تلك الإدارة رئيسا وفريقا..

نعم هي إدارة حتى الساعة لا تعرف ما هي أولوياتها في المنطقة، فمرة نسمع الى المندوبة اياها نيكي، تقول أن "إزاحة الأسد" أولوية، فيرد عليها تيلرسون أنه ضرورة للحل في سوريا، ليتدخل وزير الدفاع ماتيس ويقول أن الأولية لا تزال تدمير "داعش" في سوريا..

ومع ذلك، تخيلوا انه هذه الإدارة ووسط كل هذا الجهل والهزل، تمكنت بأسرع من الاعتقاد من تحقيق اهم "أولوياتها" الحقيقية في السياسة الخارجية، والتي أعلنتها المندوبة في الأمم المتحدة نيكي هالي، أن زمن استخدام الأمم المتحدة لإدانة اسرائيل قد ولى، وذهبت أبعد من ذلك عندما قالت أن من يجرؤ على ذلك بعد اليوم ستضربه بـ"كعب حذائها"، ووسط هستريا حضور يهودي في المنظمة الصيهوينة الأشد خطرا في أمريكا (الايباك)، رفعت ذلك الحذاء عاليا كخطوة استباقية، لكل من يفكر مجرد تفكير في التطاول على دولة الكيان في الأمم المتحدة..

وبمراجعة قصيرة وسريعة، ستجد أن تلك الإدارة حققت عمليا ما قررتـ، ولم تعد جرائم دولة الكيان الاسرائيلي جزءا من حركة السياسة لا العربية ولا الدولية، وغابت تقريبا عن المشهد، حتى أن الرئيس محمود رضا عباس وتابيعه فتحوا "معركة الرواتب" وإدخال الشارع الفلسطيني وخاصة الغزي في جبهة سياسية غير الجبهة الأساس، وباتت جريمة حرب الرواتب تفوق جرائم حرب الكيان حضورا وتغطية..

نعم، ابرز نجاحات الإدارة الأمريكية ليس تلك الضربة ضد الشقيقة سوريا، والتي تجاهلتها كليا الرئاسة الفلسطينية، دون أن تقول كلمة، وربما هنا نشكرها على صمتها فلو نطقت لنطقت كفرا، بل كان النحاج في تغيير أوليات المنطقة

ونقلها بوافقة رسمية عربية، من ملاحقة جرائم دولة الكيان الى ملاحقة الدولة السورية، ولاحقا كوريا ثم إيران..

أولويات أمريكية تم فرضها على الواقع العربي، ومساهمة رسمية فلسطينية بها، عبر ممارسة لا يمكن اعتبارها جهلا، عندما فتحت حرب الرواتب، وهي تدرك يقينا أنها ليست أزمة مالية، بل مسألة سياسية بامتياز..

الرسالة الى القوى الوطينة الفلسطينية، هل بالإمكان الانتباه للخديعة الكبرى في تغيير سلم الأولويات، والعمل على مواجهة ما هو مؤامرة علنية، والتواصل لاعادة احياء حركة التضامن الشعبي العربي مع فلسطين، بدلا من "النوم في العسل" ..

تغيير الأولويات هو خطر على فلسطين قضية وشعب ويستحق العمل على مواجهته بكل السبل الممكنة!

ملاحظة: تحذير الخارجية الأمريكية لحملة الجنسية الأمريكية بمغادرة قطاع غزة فورا، احدث هلعا خاصا، لما يحمله من تحذير بخطر قادم..رغم دورية التحذير لكنه لا يلغي ان "الحذر واجب" ايضا!

تنويه خاص: أخيرا نطقها رامي، بأن أزمة رواتب قطاع غزة ليس مالية بل هي سياسية لتركيع حماس..الاعتراف رغم أنه حق، لكن رامي نطق الباطل..أقوال رامي الى مركزية فتح..ليتكم تقرأون، وبالمرة كمان شكر عائلة "إدعيس"!

أسئلة عن ملف "مستر مصطفى" الاقتصادي الى أمريكا!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام من سفر "وفد الرئيس محمود عباس" الى واشنطن للتحضير الى زيارته المرتقبة، نظمت القنصلية الأمريكية في القدس المحتلة، "لقاء عمل" حضره رجال أعمال فلسطينيين واسرائيليين، وتناقشوا مع مبعوث ترامب للسلام غرينبلات – فيديو كونفرس - حول المستقبل الاقتصادي..

ورغم، أن بيان القنصلية لم يكشف عن الحضور، لكن المتابعة أشارت الى أن الطرف الفلسطيني ضم رجال أعمال من خارج فلسطين، لهم مشاريع داخل

الضفة ، ومن الضفة الغربية والقدس، وبالطبع برئاسة "صاحب الملف الإقتصادي العام" في مكتب الرئيس د.محمد مصطفى..

الأسماء الفلسطينية خلت كليا من أي اسم من قطاع غزة، رغم وجود رجال أعمال لهم أثر على الاقتصاد الوطني، وايضا ليسوا من "مؤيدي الانقلاب الأسود"، بل بعضهم على "صدام واضح" مع حركة حماس، وهناك جمعية رجال أعمال معترف بها رسميا، وتحتفظ بصلات "ودية" مع الضفة والرئاسة، لذا السؤال لماذا تغييب قطاع غزة عن الحضور الاقتصادي في لقاء يناقش المستقبل، وبمشاركة طرف اسرائيلي..

من السذاجة القول أن قد يكون هناك صعوبة استخراج "تصاريح سفر"، لو لم يكن عندهم أصلا، فإن القنصلية الأمريكية تستطتع أن تنقلهم من معبر بيت حانون بسيارات مصحفة دون أن تمانع دولة الكيان، كما أن الحديث أن الترتيبات كان "شأنا أمريكيا" فهو أيضا سذاجة سياسية، كون الطرف الفلسطيني من "حقه" ان يشارك من يراه مناسبا، خاصة وأن الرئيس عباس يتباهى "بقراره المستقل"..وأقل الايمان كان بالامكان حضورهم كما "غرينبلات" عبر "الفيديو كونفرانس"..

لذا غياب رجل أعمال قطاع غزة عن لقاء القنصلية الأمريكية، ليس غيابا عفويا، وهو ما يفتح بابا لأسئلة وشكوك ايضا، حول مدى حضور الوضع الاقتصادي لقطاع غزة في ملف "مستر" محمد مصطفى لواشنطن..

ولو افترضنا أن الغياب عن لقاء القدس ليس دليلا على غياب الواقع الاقتصادي للقطاع، نسأل د.مصطفى، هل هناك أي حضور للقطاع في المشاريع القادمة، أو هل هناك أي قضية تتعلق بالمستقبل الاقتصادي لقطاع غزة في ملفك الذي تم تقديمه للإدارة الأمريكية خلال اللقاء الأخير قبل قدوم الرئيس عباس الى واشنطن..

فالحقيقة المعلومة حتى ساعته، ان "مستر" مصطفى لم يعقد أي لقاء عمل مع أي جهة اقتصادية - استثمارية في قطاع غزة لبحث ذلك المستقبل، بل وكما هو معلوم فلا حضور أصلا لصندوق مصطفى الاستثماري في قطاع غزة..

ولو كانت هناك "اتصالات سرية"، أو عبر أجهزة أمنية لتقديم الحاجات المستقلبة للمشاريع والاستثمارات في قطاع غزة، فمن المهم أن يقوم مصطفى وشركاه في الصندوق اعلان تلك المشاريع الاقتصادية التي تقدمت بها "السلطة الفلسطينية أو الرئاسة الى الادارة الأمريكية"..كي تكون الشفافية حاضرة وطاردة لأي عملية شكوك سياسية في أن تغييب قطاع غزة عن الملف الاقتصادي هوخطوة من خطوات الرئيس عباس ولجنته المركزية التي وعد بتنفيذها كخطوات حاسمة وغير مسبوقة ضد قطاع غزة الى حين "تحريره من المحتل الحمساوي"..يصبح من الضرورة اعلان رزمة المشاريع المقدمة، والجهات التي ساهمت بتقديمها..

صحيح سيخرج أحدهم ويقول، وهل هناك فرق بين الضفة والقطاع والقدس، فهي كلها أرض دولة فلسطين، وأي مشروع في الضفة سيخدم سكان دولة فلسطين المقبلة، والجغرافيا لا أثر لها في تلك المشاريع، ومع تلك "النظرية التبريرية"، فأنه لا يخفى ان هناك "خصوصية ما" لقطاع غزة، خاصة وجود البحر الأبيض المتوسط، ما يعني أن ميناء دولة فلسطين البحري هو اجباري أن يكون قطاع غزة، كما هناك مطار تم تدميره يحتاج الى اعادة ترميم وبناء، ومشاريع طاقة شمسية وكهرباء وتحلية مياه..وبعض مناطق سياحية حتى لو أنها لا تضاعي ما في شمال بقايا الوطن..وأكيد أن النمو السكاني للقطاع يفرض ايضا التفكير التنموي بذلك بشكل يتماشى وحركة النمو السكاني..

المسألة هو بحث مشترك عن حاجة مشتركة، فهل لا زالت الرئاسة الفلسطينية ترى أن هناك مستقبل اقتصادي لقطاع غزة يستحق البحث مع أمريكا، ام أنه أصبح ملفا مؤجلا الى ما بعد "عملية التحرير" بأي طريقة ممكنة..

اسئلة..أو بالأدق شكوك تنتظر توضيحا من "مستر" مصطفى أو صحفه الخاصة الممولة من صندوق مفترض انه ملك للشعب الفلسطيني!

أه.. عفوا د. رامي الحمدالله أنت وحكومتك غير ذي صلة مطلقا بهذا الموضوع التفاوضي ..فلم نسألك ليس سهوا لمكانتك ابدا..بل لأنك خارج النص الاقتصادي..كمقدمة لتكون خارج النص السياسي..واسأل القنصلية لو حبيت!

ملاحظة: بيان مركزية فتح بعد انتهاء مهلة الإسبوع يمكن وصفه بانه "نقلة" نحو التصعيد "الأمني - السياسي"..يبدو أن "صيف غزة سيكون أكثر سوادا"!

تنويه خاص: بما أن ساحة لبنان الفلسطينية موحدة ومنسجمة والكل مش ضد الكل، حماس مع عباس مع تيار دحلان ..ليش ما ننقل القيادة السياسية لمدة شهر للبلاد يمكن يلاقوا حل لعار الانقسام..جربوا مش حتخرب أكتر من هيك خراب!

الأسرى اهتمام "القيادة" .. واضح جدا و"حرب غزة" دليلا!

كتب حسن عصفور/ دخل إضراب الكرامة والحرية لأسرى فلسطين يومه الثالث عشر، وخلال تلك الفترة أعيد الإعتبار سريعا الى "روح فلسطين شعبا وقضية" الى واقع المشهد السياسي العام، تحركات شعبية في مناطق من عالمنا الذي كاد أن "يخيم ظلامه" على ما هو ميزة "شعب الجبارين" من فعل كفاحي..

ودون أن نجلد الذات عن عدم اطلاق حركة شعبية عامرة عربيا، وأن تتحول "حركة الأقدام" بالتوازي مع "حركة اللسان"، فما حدث قياسا بواقع الحال الفلسطيني يعتبر "طفرة كبيرة"، بعد سنوات من تصدير "الظلامية السياسية" الفلسطينية الى العالم عبر "مسرحية الانقسام"، التي باتت يوما بعد آخر، تكشف أنها أصبحت "هدفا" يراد له أن يستمر..

ولأن "قبضة أسرى الحرية والكرامة" دوما أقوى من الجلاد، محتلا كان أم حاكما متخاذلا أو مسميات أخرى، بدأ البعض الذي تعامل مع الإضراب وكأنه "مسألة رفع عتب"، وتحدث دون أن يكون جزءا من قناعة حقة، او جزءا من "خطة واضحة" لتطوير حركة الفعل التضامني بما يمنحها طاقة سياسية تعيد الاعتبار لمضون رسالة الأسرى، التي تلخص مطلبهم الحق الأصيل في كسر قيد "الجلاد" بكل مفاهيم الكسر..

لكن ما حدث، ان البعض تعامل معها ضمن "حركة الخوف السياسي" مما يراد لها، وتجاوب عمليا بشكل أو بآخر مع "رسائل" الجلاد التي حاولت منذ ما قبل "هبة الغضب" لأسرى الحرية، أن تلعب على "وتر الضعف الذاتي" عند البعض الذي قفز لمواقع مستغلا "الظلامية السياسية" التي فرضتها قوى الانقسام، لتشويه مسار ثورة شعب ولكبح جماح أمله الوطني وحصره في حدود هدفهم الفئوي!..

أرادوا تقزيم "هبة غضب الأسرى"، بـطموح ذاتي لقائدها مروان البرغوثي"، عبر كلمتين هزت أركان وأرجل مستغلي المشهد الوطني، أسير أم رئيس..تلك هي لعبة دولة الكيان التي منها أرادت أن تحاصر ثورة الأسر..

صاحب تلك الرسالة يعلم يقينا على أي وتر يلاعب الضعفاء، فأصاب بعض منهم فتواروا في ظل حركة نامية، يهمسون بعبارات لعثمتها أكثر وضوحا من اي قول، هرب البعض خلف "كلمات باردة" خالية من "الدسم الكفاحي"..

ومع كل يوم ترتفع قبضة الحرية ترتعش قبضة الجلاد والمتخاذلين..خاصة بعد أن سقط رهانهم المشترك، انها لحظات وتكسرها عصا المحتل، دون أن يحسب حسابه جيدا أن ظهر الفلسطيني الغاضب اليوم ورأسه أكثر صلاية من نيله برذاذ جبناء..

ويبدو أن قوة الأثر الوطني أجبرت البعض أن يعيد تصدير ذاته، عبر لحظات سرقها من وقته غير الخاص للشعب، فالتقط "صورتين" كي يبدو أنه حريص بعد مضي ايام على الانطلاقة الكفاحية من سجن المحتل ضد المحتل..

وتكتمل لحظة المهزلة السياسية الكبرى عندما تقرأ لأحدهم أن "القيادة الفلسطينية" - ليس مهما تعريفها الآن - تضع قضية الأسرى على سلم أولوياتها، فيما يخاطبنا آخر عبر "البحار"، ان القضية قريبا "ستفرج"..

وكلاهما قدم "الدليل العملي" على ذلك الاهتمام، فمركزية فتح لم تلتق الا بعد 11 يوما تحدثت في بيانها عن الأسرى مرورا عابرا، وتجاهلت الاستيطان، وتذكرت بقوة غير مسبوقة انقلاب حماس..

فتح الحركة فتحت معركة كبرى ضد حماس، وخرج كل أعضائها ليحتلوا وسائل الاعلام الرسمية للرئاسة الفلسطينية أو وسائل الاعلام العبرية، القضية المركزية ليس الأسرى ولا الاستيطان بل حماس..ونظريتهم الجديدة - مشم مهم من قال لهم ذلك الآن - تسليم قطاع غزة بلا شروط، يعني "استسلام" حماس - عنجد شي معتبر -..

وبالتأكيد الغبي فقط من يصدق أن هدف تلك المعركة حقا هو دحر الانقلاب أو إنهاء الانقسام.. فالهدف العملي هو تشويش سياسي صريح على حركة إضراب الحرية والكرامة..

فيما سيد الوعود التي تطلق من سنوات لم يتنبه أن أسرى حركته ليسوا جزءا من الاضراب، وأنه أوقف المشاركة كي لا يحسب لأسرى فتح بقيادة الاضراب أو لشخصية مركزية كمروان أن يكون قائد الإضراب..

أولوية الاهتمام تتطلب الا تفتح معارك تشويش سياسي ..وقبل وعد الأمل "اللغوي" ليشارك أسرى مطلق الوعد..وغير ذلك كلاكما "كاذب" بالفصحى.."تشذوب" بالفلاحي!

صحيح شو أخبار رواتب أسرى الحرية يا أصحاب مقولة "الأسرى أولوية لدى القيادة" يا "كيادة"!

ملاحظة: تعجب من أعضاء لجنة تنفيذية يتطوعون في الحديث عن قضايا مركزية، وهم لا يعلمون حقا ما هو الموضوع قيد البحث..لملمة الأخبار لا تعني المعرفة..أعضاء لجنة لا يغضبون لحجم الاستخفاف بهم لا يمثلون غير ذاتهم!

تنويه خاص: زمان عن اذا استمرت اسرائيل بالنشاط الاستيطاني لن نتركها..اعلان 15 ألف وحدة جديدة قابله "المستنكر الدائم" بقصف تهديدي جديد..شكله مع هيك قصف سيصبح الاستيطان هو السيد يا سيد..شو رأيك تسكت!

الرئيس عباس يقود "إنقلاب هادئ" على "الشرعية الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ يعتقد الكثيرون أن معركة الرئيس محمود عباس مع حركة حماس تدور "على الشرعية الوطنية"، وأنه بصفته رئيسا لكل المؤسسات الرسمية، دولة وسلطة وتنفيذية فهو يعتبر سلوك حماس السياسي ومواقفها الملتبسة من تلك الشرعيات يجسد "أم المعارك" معها وعليها..

ولكن وبتدقيق بسيط، يمكن اكتشاف أن الأمر بجوهره لم يعد يرتبط مطلقا بـ"معركة الشرعية"، بل ذهبت الى "حسابات أخرى" بعضها ذاتي وآخر فئوي، وأضيف لها مؤخرا بعد شخصي تماما، وكأن حماس أرادت أن ترسل رسائل رفضها العام لسلوك عباس نحوها بإدخال بعد نفسي إضافي متعلق بـ"شخص" الرئيس عباس، في مظاهراتها "الليلة" في أنحاء قطاع غزة، ليس ضد المحتل بل بشكل مباشر ضد عباس، وعلها المرة الأولى التي تفعلها حماس، رغم الحديث عن لقاءات ثنائية بعضها تم، وبعضها ينتظر..

الرئيس محمود عباس، ومنذ نهاية المؤتمر السابع لحركته فتح، اتجه عمليا لتحويلها "الإطار الشرعي البديل"، معتقدا أنها "حصنه الواقي"، بعد أن جاءت نتائج المؤتمر كما يريد وربما أكثر ملامئة مما أراد، من أي حالة نقد وانتقاد الى سلوكه السياسي، المتجه رويدا رويدا نحو إدارة الظهر جزئيا وكليا لكل "الشركاء الأساسيين" لفتح في مسار الثورة والكفاح الوطني للخلاص من المحتل..

قام الرئيس عباس، بتجميد كلي للمجلس المركزي الفلسطيني، المفترض أنه "برلمان مؤقت" في غياب المجلس الوطني وفي استمرار خطف المجلس التشريعي، فبعد ان بدأ المجلس المركزي في الانعقاد النسبي، قرر الرئيس وقف العمل به كليا، لأنه خرج عن طوعه بقرارات تلزمه بـ"تحديد العلاقة مع الكيان الاسرائيلي ومراجعتها كليا لصالح فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين" الى جانب المطالبة بوقف "التنسيق الأمني"، وهو ما لن يفعله عباس ما دام في "مناصبه"!..

وبدلا من الالتزام بقرار "الشرعية الرسمية - البرلمان المؤقت" ذهب الى تجميده كليا، مستغلا مظهر شكلي في أن الدعوة للإنعقاد تأتي بقرار من اللجنة التنفيذية..

ومنذ ما يقارب الشهرين، ورغم كل ما شهدته المنطقة وفلسطين من احداث هامة، لم يدع الرئيس عباس اللجنة التنفيذية للإنعقاد، رغم ان الضرورة الوطنية والسياسية تستوجب ذلك الانعقاد الدوري، بل ان المفترض ان تتحول التنفيذية الى قيادة شبه يومية في الظروف الراهنة لمواجهة ما تتعرض له القضية الوطنية، لكن ما كان هو خلافا لما وجب أن يكون..تجميد كلي للإطار الشرعي اليومي لمنظمة التحرير، وعمليا قام بمنح مهامها الى "مركزيته الجديدة"..

بالتأكيد، يستغل الرئيس عباس بعض "المظهر القانوني" لإلغاء القانون نفسه، فهو مثلا يرفض دعوة المجلس التشريعي للإنعقاد الدوري منذ عام 2007، بعد انقلاب حماس مصادرا مؤسسة شرعية منتخبة، توازي انتخابه كرئيس للسلطة الوطنية، كلاهما يحمل ذات البعد القانوني، لكنه إستغل نصا في القانون الأساسي لخطف دور المجلس التشريعي، واستبدل الأصل بلقاء كتل تستثني الكتلة الأكبر، ما أحالها الى "مهزلة وطنية" وعار قانوني..

ولو كانت المحكمة الدستورية التي شكلها الرئيس عباس لغاية له، تتعامل وفقا للقانون، فربما سيكون أول مهامها "الطعن الدستوري" على كل قرارات ومراسيم محمود عباس التي يصدرها خارج الأطر الدستورية، وكثيرها اصلا "غير دستوري"، مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة، ولا نعتقد أن اعضاء المحكمة الدستورية يجهلون ذلك، لو كانت مهامهم "دستورية" أصلا..

ما حدث من الرئيس عباس بعد اجتماعات اللجنة التحضرية لانعقاد المجلس الوطني، يمثل "فضيحة سياسية وقانونية"، عندما قرر شخص واحد استغلال الشكل القانوني لمصادرة ما تم التوافق عليه من كل القوى الفلسطينية، والتي تلتقي للمرة الأولى منذ ما يقارب الست سنوات..

السؤال هل حقا لدنا اليوم "شرعية وطنية رسمية"، ولو كان ذلك قائما ما هي تعبيراتها العملية، وكيف يمكن لشخص أن يلغي أي إطار رسمي لمجرد أنه لم يعد يخدم خطته السياسية، ويحيل الشرعية الى "بقايا شرعية وطنية"!

الأهم، هل حقا هناك برنامج سياسي فلسطيني أم هناك "مونولوج سياسي للرئيس عباس وبعض فصيله"..

الأسئلة ليست هواية ولكنها ضرورة كي لا تستمر "كذبة الدفاع عن الشرعية الوطنية" والبرنامج الوطني، وكشف الانقلاب الذي بدأ يقوده الرئيس عباس وبعض فصيله ضد الشرعية الوطنية وبرنامجها السياسي..

قديما كان هناك اطار "القيادة الفلسطينية" به تناقش كل القضايا الرئيسية ومنه يخرج القرار الوطني الى "المؤسسة الرسمية"..اطار بات من ذكريات الأجيال القديمة..

مسألة تستحق التفكير لحماية الشرعية الوطنية من "إنقلاب هادي" يسير بخطوات "ثابتة" يقوده الرئيس عباس بموافقة بعض فصيله وصمت أو تواطئ بعض فصائل..ولو نجح يصبح الحديث عن الشرعية "فات الميعاد"!

ملاحظة: "جعجة التضامن" مع اضراب الكرامة الذي فجره الأسرى داخل سجون المحتل تفوق كثيرا حركة أرجل المجعجعين!

تنويه خاص: تقدير خاص لرفض القيادي التاريخي في حماس د.موسى أب مرزوق العلني للفعل العصابي ضد محمود الزق..وتقدير لمطالبته محاسبة القائمين..!

تحت "نيران القصف العباسي".."إنسانية اسرائيلية" نحو قطاع غزة!

كتب حسن عصفور/ لا ضرورة للتأكيد، بأن كل "الإجراءات الحربية غير المسبوقة للرئيس محمود عباس وبعض حركته فتح" ضد قطاع غزة بغطاء "الانقسام"، لن تؤدي الى أي خطوة تراجعية من حماس نحو عباس، ولا فصيله، بل ما سيكون هو عكس ذلك تماما، مزيدا من تعميقه نحو بحث عن جديد الواقع السياسي..

حرب عباس "الحاسمة" خرجت من سياق المنطق وبدأت بالذهاب الى "اللامعقول" في إجراءات "العقاب الجماعي" لأهل القطاع، دون تمييز بين من هم ضد الانقلاب ومع "الشرعية الرسمية، وبين من هم مختلفين مع عباس ومؤيدين للشرعية الرسمية، وبين من هم ضد هذا وذاك..اجراءات لا سابق لها فعلا، أن يكون العقاب الجماعي لـ"موقع جغرافي وليس لموقف سياسي"..

عباس وفصيله، رغم كل "الجعجعة اللغوية"، حول شروط الإذعان المرسلة في الفضاء الاعلامي عربي وعبري، يدركون أنه طحين لن ينتج قمحا، بل هو "زوان سياسي" يسمح لدولة الكيان أن تظهر عبر بوابة "الإنسانية" لقطع الطريق على "تجويع غزة وإظلامها" وينتقل المشهد من "عقاب الكيان الجماعي" الى "عقاب عباس الجماعي"..مسخرة سياسية لا بعدها مسخرة، وبالطبع لا قبلها!..

ليبرمان، وزير حرب الكيان، سارع في التقاط باب "الحوار التخويني" بين طرفي الانقسام، فتقدم بعرض واضح، أن أنفاق حماس وسلاحها مقابل "تسهيلات غير مسبوقة " لقطاع غزة، ترافقت مع كشف جيش الاحتلال عبر دائرة الارتباط بمناقشة تقديم "خدمات" من نوع جديد، كشف عنها الضابط الدرزي كميل أبو ركن خلال لقاء مع قادة تجمعات الكيبوتسات المحاذية للقطاع، إعداد خطة لتوسيع معبر بيت حانون "ايرز" شمال القطاع تشمل مد سكة حديد من أجل تسهيل إدخال البضائع ومرور الأفراد، مع الإغراء الدائم عرضه بناء ميناء بحري، وبتمويل دولي – لم يكشف من هي تلك الجهات الدولية"!.

العرض الاسرائيلي قد يبدو وكأنه اعادة اجترار للعروض الاسرائيلية منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات لتقديم عرض خاص بقطاع غزة، دون الضفة وفقا لرؤية مجرم الحرب شارون، خطته الخروج من غزة، دون تنسيق مع السلطة، ودون أي ارتباط مع مضمون الاتفاق بوحدة الضفة والقطاع، التي كانت أحد أركان اتفاق اعلان المبادي (اتفاق أوسلو) 1993..

الحرب العباسية - الفتحاوية على قطاع غزة، لم تعد حربا على حماس، بل باتت "شاملة" لكل المنطقة الجغرافية"، وتوقيتها بذاته يفتح "كل أبواب الريبة السياسية" منها، خاصة مع بروز "التناغم الإنساني الاسرائيلي" معها توازيا وكأنه "متفق عليه"..

دولة الكيان تعلم يقينا أن قيادة حماس لن تتنازل "طواعية" عن السيطرة على قطاع غزة، وأن "ثقافة الوحدة والشراكة" مسألة غريبة عليها، ولا تستطيع التعايش معها وفقا للموروث الوطني الفلسطيني، حيث لا زالت تعيش في "جلباب الموروث الإخواني"، شراكة اللفظ ومحبة الكلام..
ولذا ما سيكون، ضغط عباس وفصيله يوازيه اغراء اسرائيلي لحماس..معادلة سياسية لا مجال للصدفة فيها ابدا..وبالقطع لا مجال لتعمية هدفها السياسي أيضا..

السؤال لن يكون لعباس ودولة الكيان بل لحماس "الجديدة"..ماذا لديكم غير مظاهرات الليل، وغير مسيرات اللطم والردح والشتيمة..تلك مسألة تستوجب

النقاش، إن أرادت حماس أن لا تكون جزءا من معادلة "الضغط يولد الاسترخاء السياسي"!

ملاحظة: حماس بتعاير فتح أن خطة "العقاب الجماعي" للقطاع بأنها تشويش على اضراب الأسرى..تسارع فتحبالرد: يا رداحة أنت من تشوش لأنك تشتمين "الرئيس قدس الله سره"..بصراحة لقطات تستحق أن تكون فيلما!

تنويه خاص: كوريا الشمالية أصابها "غضب مختلف" من تطاول ليبرمان عليها.. رسالتها للكيان بلاش "الزعيم" يزعل..زعله مش زي زعل اللي بالي بالك!

تصرفات "حمساوية" لا تليق بطموحها السياسي!

كتب حسن عصفور/ كان الترقب والمراقبة سيدة المشهد السياسي لسلوك حركة حماس القادم، قولا وفعلا، فيما سيكون مع إشتداد "أزمة" الحاضر الفلسطيني، خاصة والرئيس محمود عباس إنزلق كثيرا نحو "عزلة فئوية" عن الكل الفلسطيني، ولم يعد يدير بالا لـ"شركاء المسار الوطني والثوري"، وباتت منظمة التحرير إطارا ومؤسسة وكأنها عبئ يبحث كيفية الخلاص منه، بكل ما يتاح له خلاصا..

ولأن حماس، شئنا أم أبينا، قبلنا أم غضينا الطرف عن ذلك، تمثل قوة سياسية وشعبية لها أن تحدث "توازنا سياسيا" في معادلة المشهد القادم، خاصة وانها بدأت تنثر "رذاذ" وثيقة برنامجية تمنحها "مكانة سياسية" في العلاقات الوطنية والدولية، لو صحت جمل التسريبات، والقرار الأبرز بأن تدرك أنها حركة وطنية فلسطينية، دون أي ارتباط مع جماعة باتت مطادرة أو منبوذة في أماكن عدة..

ومنذ "جريمة حرب الرواتب" التي أقدم عليها الرئيس عباس وتابعيه، كان التقدير السياسي أن تذهب حماس في سياق "رؤية وسلوك" يتماشي ومواجهة مخاطر "الأزمة القادمة"، خاصة بعد خطاب عباس "التهديدي" وما أكمله "أبو

بكر الهباشي" في "شرعنة التهديد" بطريقة خرجت عن سلوك سياسي أو اخلاقي سوي، خاصة مع صمت حركة فتح على خطاب الهباش المعيب وطنيا..

وزاد أمر التقدير بسلوك حمساوي مختلف عن مرحلة ظلامية دامت عسر سنوات، انها أبلغت بوضوح القوى السياسية في قطاع غزة، رفضها عقد "لقاءات ثنائية" بينها وبين وفد مركزية فتح، بل أن يكون "اللقاء شاملا كل القوى"، وبلا شك كانت تلك رسالة ايجابية من حماس، صفعت بها محاولة "عباس" الانعزالية" بإدارة الظهر لشركاء الأمس، بل أن الايجابية الحمساوية كلاما تمثلت أيضا، بأنها على استعداد لحل ما شكلت من "لجان" وتسليم كل شيئ الى حكومة عباس، شرط أن تأتي الى غزة لممارسة دورها..

مؤشرات أولية، كان لها أن تقلب الطاولة على السلوك العباسي، لكن حماس سريعا ما تكشف أن تفكيرها لازال "تفكيرا إخوانيا باطنيا"، لم تتخلص بعد من سياسية القول غير السلوك..

حركة حماس، لم تعرف الاستفادة من وحدة الموقف السياسي للقوى كافة، عدا جماعة الرئيس عباس، ضد تصرفات الرئاسة وسلوك حكومتها، نحو مجمل أزمات قطاع غزة، خاصة بعد "هبة الغضب الشعبية العامة" التي شهدها قطاع غزة، دون أن تصاب حماس وأجهزتها الأمنية برعب "تمرد" على "واقعها المر"، رسالة كان لها أن تمنح حماس "حركة فعل ايجابي" تمنحها "ثقة وطنية وشعبية"، وأن ترسل رسالة صدق بـ"نوايا التغيير"..

وبدلا من "السلوك الايجابي" ذهبت سريعا لتؤكد المؤكد، انها حركة تتعامل "بفوقية سياسية"، بل بانتهازية سياسية لاستغلال "أزمة القطاع" وتهديدات عباس، ليس لبناء فعل وطني بل لفعل انتهازي تنظيمي ساذج..

سارعت لنشر "الظلام" على القطاع لتضيف له وعليه "ظلاما فوق ظلام"، أوقفت الكهرباء التي تحضر لزمن غير مباح، ومعها قررت الخروج بمظاهرات "فئوية قصيرة النفس والرؤية"، مظاهرات حادت عن جوهر الأزمة ولخصتها في أعمال "صبيانية" لا قيمة سياسية لها، من حركة تقدم نفسها أنها "الشريك الأساس" المرتقب في منظمة التحرير، تصرفات بحرق صور ودوس بالأحذية، وشتائم وكل أنواع المسبات الممكنة، وبعضها غير المقبول جملة وتفصيلا، ليس

لأن عباس وحكومته لا يستحقون، ولكن من أجل تعزيز ثقافة "بديلة" تمنح الفلسطيني "افقا ديمقراطيا"، وليس "بديلا ظلاميا لحاضر انعزالي"..

مطلوب من قيادة حماس الجديدة والقديمة اعادة التفكير جذريا في مفهوم "العلاقة الوطنية"، اسسها وقيمتها، وأن يكون حاضرهم كما كان "العهد العرفاتي" مجمعا للكل الوطني، وليس استنساخا لـ"الزمن العباسي" إنعزاليا وفوقيا، أوصل المشروع الوطني الى أحد أخطر مراحل الخلاص منه، "عبر صفقة مرتقبة" تمنح الحركة الصيهونية كثيرا من أحلامها..وبعضها بات لها قبل استكمال "الصفقة العار" تهويدا للقدس والضفة وقبلهما "الحرم الشريف"!

الى حماس، وقبل فوات الآون، حذار من الاستهتار بالغضب المخزون ضد المحتل وضد الانعزالية العباسية وضد ظلاميتكم التي طالت قطاع غزة..لكم فرصة أن تكونوا حماس الجديدة بكل ما للتعبير من مزايا فكرية وسياسية..وغيرها أنتم "شركاء" في صفقة التصفية المرتقبة..

الخداع لن يعمر طويلاى حتى لو نجح مؤقتا..تذكروا ذلك جيدا!

ملاحظة: 29 عاما على سماع خبر اغتيال اليد الصهيونية أحد مشاعل الثورة الفلسطينية خليل الوزير "أبو جهاد"..دون أي إطالة عنه، كان رمزا وسيبقى رمزا للعطاء الثوري وقبلها للتواضع الثوري..صفات نادرة غابت عن بعض ممن حكموا بالصدفة "المنظمة"!

تنويه خاص: عشر سنوات على انطلاقة "أمد للاعلام"، كانت الفكرة تفوق كثيرا موقعا اعلاميا، مؤسسة اعلامية خاصة ومختلفة..بدأت التحضيرات شارك بها نخبة من ألمع أسماء العمل الإعلامي في فلسطين..كثيرهم غادرنا وإن كانت رابطة الصداقة قائمة..ولأن المسار بات مختلفا واكتفينا بـ"أمد للاعلام" نعيد عهد الوفاء أن يبقى كما بدأ "الاختلاف حق" ومنارة نحو "أمل جديد" لوطن حر وشعب سعيد!

"ثقافة العصابة" تحكم غزة..ملامح سنوارية!

كتب حسن عصفور/ فتحت عملية "خطف" المناضل الوطني الكبير محمود الزق، من قبل "عسكر" حماس في مدينة قطاع غزة وضح النهار، بابا لا يجب الإستمرار بالصمت عليه، كونه مؤشرا خطيرا جدا لمستقبل أكثر ظلامية مما عاشه القطاع منذ يونيو (حزيران) 2007..

ليست القصة في أن يتم الاعتداء على مناضل أو خطفه بقدر ما نحن أمام عودة "ثقافة" العصابات" في العمل الأمني الى المشهد السياسي، بعيدا عن ملامح لها صلة بالقانون أو النظم القانونية السائدة، رغم كل جبروت مؤسسة "الارهاب الأمنية" التي تسيطر داخل قطاع غزة، سواء منها الأمني الحمساوي، أو "الداعشية الجديدة"، ومعهما "جهاز أمن العدو" عبر "منظومة عملاء"، الذي أثبت أن يدهم أقدر على النيل من أي شخصية لو قرروا ذلك، وفقا لشهادات قادة حماس حول اغتيال الفقهاء، مفترضين أن رواياتهم لا تشوبها شائبة، رغم أن الحقيقة باتت تبتعد كثيرا جدا عن أي قول يقال منهم راهنا..

ما حدث في قطاع غزة، من خطف، هو باختصار شديد، وبلا أي بحث عن اللغة لـ"تزيين" الجريمة، هو عمل عصابي بقرار من "الحاكم العسكري الجديد" لقطاع غزة، لتكريس "إرهاب حكم العسكر"..

أن تجري عملية خطف من قبل مسلحين "ملثمين" لشخصية سياسية معروفة، دع عنك نضالها، فالمبدأ أنه انسان، بإسلوب العصابات تكشف أن قيادة حماس الجديدة، أنهت كليا مفهوم القانون، وقررت الشروع في تطبيق "شريعة الغاب" ضد من ترى أنه لا يروق لها، بأي من مناحي الحياة، وكي لا ترهق ذاتها باعتقال وتحقيق وفتح باب "القانون" فهي أعادت الى الحياة تلك الأساليب التي سادت خلال زمن الاحتلال ما قبل قيام السلطة الوطنية..

"خطف الزق"، ليس "قرصة إذن" لمعارض، لكنها عملية حرق مبادئ القانون رسميا، وبأن القادم لن يكون حكما بقانون، بل حكما بهوى "الحاكم"، الذي حاولت بعض شخصيات حمساوية، ومنها من يقدم ذاته أنه "مصلح وطني وسياسي"، ان تمنح "الحاكم السنواري" سمات ليست لغيره..

ولكن، ومنذ فوز "الحاكم بأمره" برئاسة حماس في القطاع، فإن الملمح الرئيسي هو مصادرة القانون كليا، وترسيخ بديلا عنه "شهوة القائد"، ففي شهر مارس الماضي اقدمت حماس على تنفيذ حكم الإعدام باشخاص، بتهم ترويج المخدرات، عبر "محكمة عسكرية"، لا سلطة لأحد عليها سوى الحاكم بأمره يحيى السنوار، قامت دنيا أهل الساسة والقانون محليا ودوليا، ليس فقط لغياب "العدل" في حق المتهم بمحاكمة شفافة يكون له من يدافع عنه، مهما كان "مجرما"، بل أن تنفيذ حكم الإعدام يستوجب مصادقة رئيس السلطة عليه، وهو محمود عباس، الذي تعلن قيادة حماس ليل نهار من مشعل حتى مشير انها تعترف به رئيسا..

ولاحقا، وبعد عملية اغتيال الفقهاء، أطلقت قيادات حماس تصريحات "هزت اركان تل أبيب"، وانتقلت عاصمة الكيان الى العيش تحت الأرض هروبا من "جهنم" صواريخ الثأر القسامية، التي وعد بها السنوار وربعه، ولكن صواريخ الثأر اتجهت الى قطاع غزة، فبدأت حركة ترويج منظمة من اعلام حماس وحلفائه القطري والتركي والاخواني، أن أمن الحركة وصل الى قتلة الشهيد مازن، وخلال أيام معدودة لا غير، وصلوا الى كل من قالوا أنهم "شركاء" في الجريمة..

سرعة خارقة لكشف خيوط "جريمة غاية في التعقيد"، إن كان المنفذ أدوات الاحتلال، فلو كانت حماس تملك تلك القدرة الخارقة في كشف "العملاء"، كان الأولى بها أن تعرف ذلك ما قبل الجريمة، ولكن تلك مسألة جدلية، والأهم هو ما قامت به من تكريس حركة "الإعدام خارج القانون"، لا محكمة ولا محامي ولا دفاع، ولا أسماء معلنة، محكمة سرية، حكم سري، موتى سريين، وربما بات الآن لدى حكم حماس العسكري مقابر بأرقام كما دولة الكيان أيضا..

ولن نذهب لكل ما هو غير البعد الأمني، سواء مظاهرات ليلية تكشف ثقافة إنحدار أخلاقي "غير مسبوقة" في المشهد الفلسطيني، أو ممارسات تنفيذية لعقاب أهل القطاع، فتلك مشاهد ليس سوى تأكيد الذي بات مؤكد، ان "ثقافة العصابة تنتصر" في قطاع غزة، كما هي تنتصر في بعض ملامحها في الضفة الغربية..

عندما أعلن الرئيس عباس تصريحاته حول ما سيقدم عليه من عقاب "غير مسبوق" واتخاذه "خطوات حاسمة"، أقمنا الدينا، على تصريحات لا صلة لها

بقانون أو أخلاق وطنية، فسارعت "حماس الجديدة" لتنشر عمليا "إجراءات غير مسبوقة" وتمارس "خطوات حاسمة" بمصادرة كل القانون لصالح العصابة..

ممارسات في قطاع غزة ليست سوى تعبير جوهري عن "العجز الوطني العام" وانتشار ظاهرة "الارتعاش" السياسي..التي سادت أيضا في شمال "بقايا الوطن"، باستخدام سلاح لا قانوني ضد كل من لا يكون على هوى الرئيس وفرقته الأمنية!

حماس تصادر القانون لصالح فكر العصابة، امتدادا لسياسة عباس في تكريس الرغبة بدلا للقانون، في قطع الرواتب وطرد موظفين وملاحقة شباب خارج القانون..حماس الجديدة هي عصابة حاكمة في قطاع غزة، وعباس يمارس وجها واسعا من "حكم العصابة" بلا قانون!

ملامح إقامة "حكم عصابات" بديلا للقانون هي المقدمة الأولى لإنهاء سلطة القانون وبالتالي انهاء "الكيانية الوطنية الوليدة" لصالح "مشروع" لا زال قيد الاعداد!

ملاحظة: لا يوجد أطرف من تصرحات قيادة فتح حول الوفد الى غزة، كل يقول ما يلا يعلم..حتى نائب رئيس الحركة طلع "غايب فيله زي حامل ملف "المصالحة"..قالوا لن نرسل وفدا قبل أن نعرف رد حماس..طلع اتنين من مركزية فتح يتحاوران على مائدة عشاء قيادة حماس.. شو صار فيكي يا فتح!

تنويه خاص: مستشار عباسي قال أن زيارة الرئيس الى واشنطن ممكن تأجيلها لزحمة برنامج الرئيسين.. ساعات بعد هالحكي حدد البيت الأبيض الموعد اللي كان منشور..في ناس بتحب تحكي بتعرف أو بتعرف مش مهم..نظريتهم "أنا أحكي..أنا موجود"..حتى لو كان الحكي كله كذب!

رسالة "ضفاوية" الى عباس وتابعه: غزة مش لحالها ماليا وسياسيا!

كتب حسن عصفور/ بدون أدنى شك، اصيب الكثيرون من أهل فلسطين "وطن وبقايا وشتات" بخيبة أمل إنسانية وسياسية، من "السكوت" الغريب الذي أطبق على الضفة الغربية جراء "جريمة حرب الرواتب" التي اقدم عليها محمود عباس وتابعه رامي، بمشاركة مدير مخابراته وحامل شنطة المالية في حكومة رام الله، ليس بحثا عن مشاركة عددية فمن خرج في القطاع وحده يوم 8 أبريل (نيسا) 2017 كان كافيا للقول الفصل أن قطاع غزة بكل من فيه، حتى من بايع عباس يوما "ظالما" خرج صارخا أن لا لتلك الجريمة السياسية قبل المالية..

"خيبة الأمل" من سكوت الضفة وكأن جريمة عباس وتابعه، مسألة "شكلية" تقتصر على خصم من بعض راتب لموظف، دون التوقف أمام الأبعاد الأكثر خطورة، والجريمة السياسية فيما هو خلف ذلك القرار، وأن الذي حدث ليس تعبيرا عن "أزمة خاصة"، كما حاول التابع رامي أن يقول في تصريحات شكلت "فضيحة" مضافة للفضيحة الأكبر، وكشفت عن عمق "الجهالة" التي يمتلكها كسمة فريدة له، والتي تم تعريتها بشكل موضوعي من كل خبراء الاقتصاد في فلسطين، حتى أن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ملادينوف، قال غير ما قال رامي في تصريحاته..

العمق الخطير لجريمة الرواتب، لا تزال تتكشف يوما بعد آخر، بعد أن فشل عباس وفريق "خيبته الكبرى"، من إيجاد تبرير "موضوعي" لفعلتهم العار، وبدأت القوى كافة، عدا قيادة فتح الرسمية المرتعشة من عباس لأسباب لم تعد مجهولة لأحد، ترى ما وراء تلك الجريمة سياسيا قبل ماليا، حتى أن حماس تحدثت للمرة الأولى عن بعد سياسي لتلك الجريمة..

أهمية، كشف الخبراء الاقتصاديين، وكذلك مندوب الأمم المتحدة للسلام، ثم القوى الوطنية الفلسطينية لجوهر القرار يمثل صياغة الرد السياسي الوطني على الجريمة الوطنية الكبرى..

العنوان بات واضحا، مؤامرة يقودها عباس لتكريس المشروع الصهيوني التاريخي بمصادرة "قلب الضفة" والقدس تهويدا واستيطانيا، وتقاسم وظيفي لـ"بقايا الضفة والقدس"، مع منح قطاع غزة شكلا سياسيا "مستقلا" ببعد سيادي

نسبي، تكون العلاقة بينهما ضمن حدود خاصة، مع اعتراف رسمي من عباس وفريقه بأن لليهود "حق مقدس" في القدس الشرقية وضمن الحرم الشريف، المؤامرة التي دفع الخالد ياسر عرفات حياته ثمنا لها..

لم يقف المواطن الفلسطيني أمام جريمة الراتب ببعدها المالي فحسب، رغم حيويته للمواطن الذي لا يملك سواه، وما سيكون له أثر من توابع اقتصادية اشار لها "خبراء الاقتصاد ورجال المال" كما أصحاب البنوك، وما ستخلقه من اثر كارثي في القطاع، لكن ذلك لم يعم المواطن عن الحقيقة الأخطر في "القرار العباسي"، بأنه "مقدم مهر قبل لقاء ترامب" لصياغة "الحل المرتقب..

ووفقا لما تم تسريبه مؤخرا عن بعض جواب المشروع الأمريكي - اليهودي الاسرائيلي عن "سلام اقتصادي" يدرك الإنسان، أن افتعال أزمة الرواتب هي مظهر للضغط على الفلسطيني للقبول لاحقا بأي مشروع حل يمكن تقديمه، خاصة بعد افتعال أزمة خانقة للمواطن الغزي، والتهديد بفعلها في الضفة كما رواتب التابعين للصندوق القومي..

افتعال أزمة مالية لفرض خيارات يتم صناعتها في "المطبخ الأمريكي - الاسرائيلي" وبشهادة زور ممن يحملون صفة "الممثل الرسمي الفلسطيني"..هي "المحلل" لقرار عباس وتابعيه!

أمام ذلك، كانت المفاجأة في صمت وسكون أهل الضفة أمام خطر يستهدف القضية الوطنية، و"بقايا الوطن"، تمهيد الطريق لتمرير مشروع تصفوي لبقية المشروع الوطني، بل هو أخطر بجوهره على الضفة والقدس من القطاع لو أريد التفكير بالبعد الذاتي سياسيا..فما سيقدم للقطاع لن يكون مثله هناك!

ولذا ما يحدث اليوم، بعيدا عن عدد المشاركين وطبيعتهم، لكنها رسالة قصيرة بالغة الدلالة السياسية، أن غزة ليست وحدها، ليس في المال بل في السياسة ايضا..

قيمة المشاركة الشعبية في وقفة الضفة مع العلم المسبق بارهاب لم يعد خافيا من أجهزة أمن عباس المنسقة خطواتها مع أمن الاحتلال، مضافا الى حركة مطاردة

شخصية ومالية لكل من يخرج عن طاعة صاحب الأمر من سلطتي "الحكم المشترك" في الضفة المحتلة..

رسالة اليوم الثلاثاء 11 أبريل 2017 في رام الله لن تقف عند حدود "وقفة محدودة"، بل قيمتها السياسية تفوق كثيرا وجدا عدد المشاركين، ببعدا السياسي الوطني..

ولا زالت حرب الدفاع عن المشروع الوطني ووحدته مستمرة..والأيام لن ترحم المتخاذلين..!

ملاحظة: شروط مركزية فتح للتحاور مع حماس المعلنة لا تمثل أي خطوة حقيقية لإنهاء المشروع الإنقسامي، بل ربما هي صياغة جديدة لـ"إدارة المشروع الانقسامي"..السؤال هل تقبل حماس أم ترى فرصتها في وراثة من شاخ سياسيا!

تنويه خاص: تصريحات متلاحقة من قيادات فتح الرسمية وأجهزة أمنية تنفي أنها تحدثت عن قطع الرواتب..طيب بعد النفي انتم شو موقفكم أصلا من هيك جريمة..بيانكم الرسمي تجاهلها بشكل مخزي..كما اعلام عباس!

سلاح "الصندوق القومي" ضد "إرهاب" ليبرمان!

كتب حسن عصفور/ في 16 مارس (آذار) 2017، أعلن وزير حرب دولة الكيان الاسرائيلي أفيغدور ليبرمان، أن "الصندوق القومي الفلسطيني منظمة ارهابية محظورة".

واستند ليبرمان في قراره بدفع الصندوق مرتبات شهرية للأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء، "وبالتالي دعم الأعمال العدائية ضد إسرائيل".

قرار ليبرمان، ليس اعلانا صحفيا، او تصريحا "إنفعاليا"، كما يعتقد البعض، بل هو بداية نحو حرب حقيقية ليس ضد الصندوق القومي فحسب، بل اساسا ضد منظمة التحرير، وما كشفته وسائل الإعلام العبرية، من أن صدور القرار عن وزارة الجيش سيحفز السلطات الإسرائيلية على اتخاذ "إجراءات قضائية بحق

الصندوق داخل اسرائيل وخارجها"، وذلك بهدف ضبط ومصادرة ممتلكاته وأمواله.

حسنا فعلت الرئاسة الفلسطينية في بيانها الذي صدر ردا على أقوال ليبرمان، وأعادت التذكير أن "الصندوق القومي" هو جزء من منظمة التحرير التي وقعت الاتفاقات..حيث قالت الرئاسة في بيانها: "نرفض هذا القرار رفضا تاماً، ونطالب الحكومة الإسرائيلية بمعالجة هذا الامر فورا، والتراجع عنه؛ لأن ذلك سيؤدي إلى نسف أسس الاتفاق والعلاقة القانونية مع إسرائيل".

كما دعت الرئاسة الفلسطينية دول العالم كافة إلى رفض هذا الإعلان حفاظا على اتفاق (اتفاق أوسلو)الذي رعته الولايات المتحدة والعالم بأسره.

ليبرمان، لم يقف فقط امام ما قاله، بل بدأت دولة الكيان في مخاطبة المؤسسات المالية العالمية لمحاصرة "أموال الصندوق القومي"، وقامت بعمل "خطوات فعلية" نحو تطبيق "الأمر الليبرماني"، ما يمثل تهديدا حقيقا للصندوق القومي، أموالا وممتلكات، خاصة محاولة دولة الكيان استغلال "فوبيا" غربية من الارهاب الداعشي، ولذا فالتهديد الاسرائيلي لمحاصرة الصندوق القومي انتقل عمليا من "القول الى الفعل"..

البيان الرئاسي الفلسطيني تحدث عن "اساس العلاقة" بين منظمة التحرير ودولة الكيان ضمن الاتفاقات الموقعة منذ العام 1993، وهي كلها باسم منظنة التحرير والصندوق القومي جزءا منها..ولكن ما الذي حدث منذ إصدار ذلك البيان الذي طالب العام لرفض "الاعلان الليبرماني"..

من حيث المبدأ، كان يجب أن تواصل الرئاسة الفلسطينية حربها السياسية على اعلان ليبرمان، وتنقل المسألة الى فتح باب "جرائم حرب" و"ارهاب دولة اسرائيل"، وأن تضع أسسا واضحة لتحديد المعركة، ما قبل الاتفاقات الموقعة وما بعدها، حيث أن منظمة التحرير التزمت بكل الأسس التي وقعت عليها، وأن نضالها العام انتقل من مرحلة الكفاح المسلح الى مرحلة المواجهة الشعبية للجرائم الاسرائيلية..

تحديد أسس المواجهات ليس عملا أرشيفيا، بل هو جزء الضرورة لكشف حقيقة الارهاب الاسرائيلي ليس ما قبل الاتفاقات فقط، بل كل ما حدث جرائما رسمية معترف بها منذ ما بعد توقيع الاتفاقات، والتي بدأت بمجزرة الخليل عام 1994 وما تلاها من اغتيالات فردية وجماعية..

إن اعادة الرئاسة الفلسطينية تذكير العالم بجرائم حرب دولة الكيان، مستخدمة العدوان الشامل على الضفة والقدس وقطاع غزة عام 2000 بعد قمة كمب ديفيد، كعقاب عسكري لرفض القيادة الفلسطينية صفقة تهويد الضفة والقدس المعروفة باسم "مشروع كلينتون"، وما تخللها من حصار لرئيس دولة فلسطين فاغتياله واغتيال قيادات فلسطينية بارزة، مرورا بحروب ضد قطاع غزة، وما حدث بها من ارتكاب جرائم حرب اعترف بها "تقرير غولدستون" عام 2008..

والعودة لاتفاق غولدستون كوثيقة كشفت جرائم حرب دولة الكيان، وهي أحد أهم الوثائق التي تم الاعتراف بها دوليا، وهنا لا يعيب الرئاسة أت تعترف بخطأ الرئيس عباس في وقف التعامل معه، ولتجد لها ذريعة ما بأنها استجابت لنداء الادارة الأمركية من "أجل منح فرصة للسلام"..وليس ضارا أن يتم الاستناد الى تقرير "الأسكوا" الأخير رغم سحبه من قبل غوتيريش لكن ما به يقدم خدمة سياسية هامة لفضح الطابع الحقيقي لوجه الكيان..

الحرب على ارهاب ليبرمان ودولة الكيان يجب أن تتحول الى "آلية تنفيذية" متواصلة"، ولا تكتفي ببيان صدر كرد فعل، وأنتهى الأمر، خلافا لموقف دولة الكيان التي بدأت بالفعل القيام بخطوات تنفيذية لتطبيق قرار ليبرمان..وخاطبت مؤسسات بعضها بدأ دراسة ذلك جديا!

الأسلحة بيد الرئاسة الفلسطينية أقوى كثيرا من أسلحة الارهابي ليبرمان لمواجهة حربه ضد التاريخ الفلسطيني، من خلال ملاحقة الشهداء والأسرى ووصم مسار الثورة الفلسطينية بالارهاب..

اعلان الرئيس عباس، بأن استمرار دولة الكيان بالعمل وفق ذلك الأمر يعني لنا الغاءا رسميا لكل الاتفاقات الموقعة، ويبدأ بسحب الاعتراف المتبادل رسميا وعمليا، والانتقال فورا الى مرحلة اعلان دولة فلسطين..ومنها اعادة فتح ملف

تقرير غلدوستون بعد الاعتذار للشعب على "الخطيئة العباسية" لوقف مفعول التقرير في حينه..

الاكتفاء بيان 16/ 17 مارس (آذار) الماضي لا قيمة له، بل ربما لم يعد يتذكره أحد..

مواجهة الارهاب الاسرائيلي ضد الصندوق القومي هو مواجهة مبكرة لحماية منظمة التحرير، لو هناك قرار بحمايتها وليس غير ذلك..الصمت أو الكسل أو التباطئ هو وجه آخر لتمرير مؤامرة حصار منظمة التحرير وتاريخ الثورة والشعب الفلسطيني!

ملاحظة: الحركة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات مع الأسرى ضد الجلاد، تكشف أن الطاقة الثورية لم تنضب، بل تحتاج لمن يفجرها حماية للمشروع الوطني ودفاعا عن مسار شعب للتحرر والاستقلال من احتلال هو الأطول..

تنويه خاص: ترامب فضح سرا مخفيا أن اردوغان قايض "رضا امريكا" بما يفعل مقابل خدمات تجسسية ضد سوريا..تركيا واسرائيل قامتا بذات الدور..شكرا رجب وشكرا لمن شكرك على كشف عارك!

سلوك حماس الأمني بين "مطاردة العملاء" و"مطاردة أهل غزة"!

كتب حسن عصفور/ نعم، كانت ضربة قاضية بالمعني العام، تلك التي أرسلتها أجهزة امن دولة الكيان الى حركة حماس في قطاع غزة، باغتيالها ناشطا فاعلا ومؤثرا في صفوف كتائبها، وهو القادم من الضفة ليكمل مساره بعد تحرير أسره في صفقة "شاليط"..

لكن آثار تلك الضربة القاسية لم تقتصرعلى إغتيال مازن الفقهاء، بل أنها عمليا إغتالت كثيرا من "هيبة الأمن الحمساوي" بكل مكوناته، التي حاول جاهدا فرضها على قطاع غزة، تحت كل المسميات، مشروعة أم غير مشروعة، لكنه خلق نسبيا حالة من "رعب وردع"..

إغتيال الفقهاء، ليست عملية أمنية فحسب، بل أنها تطال جزءا من الواقع الذي بدأت حماس تستعد له بطرق متشابكة، وعل اختيار يحيى السنوار قائدا عاما مؤشرا لما سيكون "المشهد السياسي" الذي اختارته الحركة..

ردة فعل قيادة حماس الأمنية - السياسية في قطاع غزة تجازوت في جوهرها حركة الإغتيال الذاتية، لتأخذ ابعادا جديدة، غلفتها بعبارات ومظاهر لا صلة لها بالحقيقة الأمنية - السياسية، وما أعلنته من إجراءات ووسائل "أمنية" ليس سوى إنعكاس لحالة ارتباك غير مسبوقة للحركة التي "تفتخر بقوة أمنها"، رغم ما نالها كثيرا من حالات إختراق سابقة..

تصريحات حركة حماس منذ الاغتيال وحتى ساعته، تكشف عمق "الاشكال" الذي طالها من "نوعية" الإغتيال للشخص والتنفيذ، تصريحات شابها الكثير من "الإدعاء اللغوي"، إنطلقت من قطاع غزة بحملة الانتقام وتغيير قواعد اللعبة، الى خالد مشعل بقوله العبارة التي تحولت الى صورة ملصق كبير في شوارع غزة "قبلنا التحدي"، فيما تحدث هنية للمرة الأولى بأنه "سيقطع اليد التي إغتالت الفقهاء"..تصريحات تأخذ أحيانا طابع الانتقام اللغوي، ما يثير شكوكا حول تلك التصريحات، على طريقة المثل الشعبي "اللي بيهدد ما بيطخ..".

لكن، ليست المسألة، كيف تنتقم حماس أو اين تذهب ردا على طعنتها الكبرى في "شرفها الأمني"، بل أن ما تتخذه من اجراءات ما بعد الاغتيال في قطاع غزة، ليس سوى اجراءات تنال من أهل القطاع، وكل ما صدر لا يمكن اعتباره جزءا من ملاحقة العملاء التي تعلنها حماس وأجهزتها الأمنية...

أن تمنع الحركة من والى قطاع غزة، لا يمت بصلة لحصار من ارتكب الجريمة، خاصة بعد أن أجبرت حماس على التراجع أمام تهديد الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية وسمحت بخروج العاملين فيها، اجراء منع الحركة عمليا هو اجراء انتقامي من أهل القطاع لا أكثر، وكل المنظمات الحقوقية قالت ذلك، الى جانب ما قامت به من نشر حواجز في كل مناطق القطاع، ولنعتبر ذلك "اجراءا أمنيا"، لكنه ترافق مع تعليمات تعيد الى الذاكرة الوطنية إجراءات جيش الاحتلال حول كيفية التصرف عند الاقتراب من الحاجز..

ودون اعادة نشر تلك التعليمات، لكنها من ألفها الى يائها لا ترتبط بملاحقة عملاء الكيان داخل قطاع غزة، وزاد الطين بله كما يقال، حملة الارهاب الاعلامي ضد نشر اي شيء له علاقة بعملية الاغتيال، وكأن المسالة تخفي "سرا نوويا"..

اجراءات حماس في غالبها، ليس سوى محاولة لاشاعة "ارهاب خاص" ضد أهل قطاع غزة، ومحاولة لقطع الطريق على اي تحرك مضاد لسلوك حماس الأمني، وقيادة حماس بشقيها الأمني والسياسي تعلم يقينا ان ذلك ليس طريق الصواب لمحاصرة العملاء وملاحقتهم وكشفهم..ولذا آن أوان الكف عن تلك الممارسات والذهاب الفعلي لرسم خريطة طريق جادة لمطاردة العملاء بدلا من مطاردة أهل القطاع..ولا ضرورة للتذكير أن "المحترف" الذي قام بجريمته ليس ساذجا ليبقى منتظرا "فرقة الموت" الحمساوية لتصله..

المعركة مع "العملاء" أكثر تعيقدا من سلوك أمني ساذج..فكفوا عن "حركات الكشافة" التي تفعلون..ولا تزيدوا أهل القطاع حصارا مضافا لما هم به محاصرون!

ملاحظة: لفتة إنسانية تستحق التقدير، قام بها الرئيس عباس تجاه عائلات سورية في قطاع غزة..السؤال لو إكتشف أن بين تلك العائلات شخصا "متجنح"، هل سيتم وقف تلك "الامتيازات"..تلكس تذكيري بأن الانسانية ليس بالقطعة..مش هيك!

تنويه خاص: بعد موجة الغضب الفلسطينية ضد بناء مستوطنة جديدة ما هو الفعل المنتظر..سلفا نقول ولا حاجة وسيذهب الرئيس وفرقته الى واشنطن والابتسامة تعلو الوجوه..لقاء ترامب اسمى من كم متر أرض!

شللية "النجاح" الطريق السريع لـ"إزالة آثار الثورة وعرفات" !

كتب حسن عصفور/ ليس اصعب من أن تتحدث عن مسألة وطنية هامة، وكل قطاع غزة ينتفض في وجه "حاكم جائر"، سواء من يصادر قوت أطفاله رضوخا عند طلب استعماري لتكريس الحل الجديد لتقاسم "بقايا الوطن"، و"حاكم جائر" يصادر حرية أهل القطاع بمسببات لا يراها سواه..

نعم، هي الضرورة الوطنية التي تحدد مسار الكتابة عندما تذهب الى أصل الحكاية السياسية للكارثة التي خيمت على "بقايا الوطن" منذ أن قررت دولة الكيان ومخالبها في الجسد الفلسطيني إغتيال الزعيم المؤسس الخالد ياسر عرفات، لصناعة "عهد انهاء المشروع الوطني" بيد غيرها، تحت كل أشكال المسميات، التي يمكن للفرد أن يقرأها..

ومن تابع تكليف رامي الحمد الله رئيس جامعة النجاح في نابلس، سيجد أن مساره ثابتا في تعزيز "الانعزالية السياسية" وتكثيف البعد "المناطقي" و"الشللية السياسية" في خرق لأحد أهم "ثوابت الثورة الفلسطينية وحركتها الوطنية"..

عندما انتقل الموظف في لجنة الانتخابات المركزية رامي الحمدالله الى منصب "وزير عباس الأول"، لم يكن يعتقد ان تلك حقيقة، كونها لم تكن يوما من ضمن أحلامه، بل لم يكن ليجرؤ ان يفكر بها خلال ما قبل "العهد العباسي" المؤسس لمرحلة شطب منجزات الثورة والخالد في آن..

ولأن رامي لم يرتبط بالشان النضالي العام، ولم يكن جزءا حيويا من الحركة العامة للشعب الفلسطيني، فمعرفته اقتصرت حيث كان السكن والعمل، بين طولكرم ونابلس وبعض شمال الضفة، لذا كانت خياراته الوزارية وكبار الموظفين لتلك "الشللية" التي يعرفها حق المعرفة، والتي لا يثق بغيرها، حتى حراسته الأمنية اليوم بعضها من كان حارسا له في جامعة النجاح، ما يكشف أنه لا يثق بما هو خارج نطاق "الحارة" أمنا ووظيفة..

رامي الحمدالله، عين مؤخرا رئيسا لديوانه سائد الكوني والذي سبق أن كان وزيرا في حكومة سابقة، من جامعة النجاح، في خطوة مثلت "استفزازا خاصا"، وفتحت باب التساؤلات التي غابت كثيرا عن سلوك وزير عباس الأول، صاحب

أهم جملة مديح من الإدارة الأمريكية بأنه "مستقبل فلسطين"، ويبدو أنه بات يعيش على ذلك الوعد ليطون بديلا في مرحلة تمرير مشروع تصفية بقايا القضية..

قبل الكوني، كان رامي قد أحضر الى مدير ديوانه العام استاذ لغة انجليزية من النجاح هو فواز عقل، ولكن يبدو أن "اللغة الأجنبية" لم تمنحه ما يكفي من الحصانة ليستمر في منصب إداري شائك ومعقد، فكان الاستغناء الإجباري، لكنه يمتلك من "القوة الشمالية" ما يكفي ليحيط نفسه بـ"جدار واق" من أي "خرق" لعش النجاح..

رامي الحمدالله، لديه من وزراء منطقة الشمال، علي أبو دياك وزيرا للعدل، يسكن نابلس ومن النجاح رغم انه من الأصل من جنين، وعلام موسى وزير الاتصالات من بلدة عرابة بجنين، وهو أيضا من جامعة النجاح، سميح طبيله من نابلس وزيرا للموصلات والنقل ورئيسا لبلدية نابلس "من عجائب الزمن العباسي"، ايضا من جامعة النجاح..

لديه الناطق باسم حكومته، يوسف المحمود صاحب أشهر بيان تزوير في المشهد الفلسطيني، بيان مجزرة الرواتب، من جنين ايضا، كما ايهاب ندى كان مديرا لمكتبه في النجاح ولا زال ضمن حاشيته الوظيفية..

ولديه مستشارة اسمها خيرية رصاص من ذات المنطقة، ويقال أنها تستعد لأن ترث منصب رئيس جهاز الإحصاء المركزي بديلا للرئيس الحالي ابنه القدس د.علا عوض، والتي يلاحقونها بتهم تكفي وحدها لاقالة رامي وطرده من الجهاز الحكومي وحرمانه من أي حقوق، كونه يقود مؤامرة علنية ضد شخصية مقدسية لتعيين من هي الأقرب له وليس للوطن..ونتنمى من الوزير المحقق ان يعلن التهم الموجهة لعلا عوض الى الشعب الفلسطيني..!

ما ورد لا يلغي عشرات الموظفين الساميين من التك "الحارة السياسية"، في الجهازين المدني والأمني، ولا من كان وزيرا أو تولى منصبا هاما من تلك "الحارة" ، لكنها نماذج "مضيئة جدا" على حال أهل بقايا الوطن، وكيف أن الشللية هي الأساس الذي يحكم مسار حكومة عباس، وموظفه ما دامت تسير وفقا

للهدف الأساسي الذي من أجله كان اصل الحكاية..و"حكاية أميرة الهندي" لا تزال حاضرة!

رامي هو تلميذ نجيب لتمرير المشروع الذي لم يعد سرا، تكريس الفصل السياسي - الجغرافي بين شقي "البقايا" وتعزيز مبدأ "التقاسم والوظيفي" في الضفة الغربية، من خلال مشروع انتخابات البلديات القادم، ومحاصرة القدس حيثما كان لهم ذلك، تمهيدا لتطبيق المشروع العباس للحل فيها، عاصمة مفتوحة ولليهود حق مقدس فيها، ما يعني إعدام التاريخ الوطني الفلسطيني..ويبدو أن الأداة الأكثر مناسبة هو الموظف السابق في لجنة الانتخابات رامي الحمدالله..

لا ضرورة لنسأل ما هو دور النائب العام في هذه الفضائح السياسية العلنية، وما هو دور رفيق النتشة الغائب عن الحق والصامت عليه بقرار رئاسي..والأكثر ان رامي لا زال رئيسا لجامعة النجاح، ولا نعرف هل لا زال يتقاضي مكافأته منها ايضا، أم هي في صندوق الإدخار..

وبعد، اين الغرابة في أن يكون ما صدر من جريمة حرب ضد أهل القطاع ورواتب موظفيها تنفيذا لأمر لا يجرؤ رفضه من قوى الغرب وقادة الكيان..وقبلها مشروع التقاعد المبكر للخلاص من كل من كان على صلة بالثورة الفلسطينية والعهد العرفاتي..للقيام بحركة تطهير عرقي سياسي من "آثار الثورة الفلسطينية"!..

وبعد، أحقا هذه حكومة "توافق وطني" أم "توافق شللي لتطهير المشهد من الآثار العرفاتية"!

ملاحظة: أن ينتفض أهل القطاع على فضيحة عباس - رامي دون تضامن من أشقاء العمل في شمال البقايا تكريس عملي للفصل الروحي والسياسي وانتصار استراتيجي للمشروع المعادي..الهبة يجب أن تتوحد ليس من أجل جزء من الراتب بل من أجل المشروع برمته..

تنويه خاص: حماس تعلن "إسبوع التوبة للعملاء"..بصراحة قمة السخرية والهزل هذه الأساليب، واستخفاف عارم بعقل الفلسطيني..ابحثوا عن عوراتكم في ذاتكم..عفكرة ليش ما تعملوا "أوكازيون" في العقوبات كمان!

شهداء الثورة في تونس ..ليش يا رامي!

كتب حسن عصفور/ بعد ان قام رامي الحمد الله وزير أول في حكومة رام الله بتنفيذ الأمر الرئاسي بجريمة حرب الرواتب ضد موظفي قطاع غزة، غادر مقره الى تونس للمشاركة في إجتماع وزراء داخلية العرب، بصفته مسؤولا لتلك الحقيبة الى جانب مهامة الأخرى..

وتونس بالنسبة للفلسطيني، اي فلسطيني ملتحم مع شعبه منتم لوطن وقضية، يعلم يقينا أنها لم تكن لقيادة لثورة والمنظمة مقرا سياسيا فحسب، بل كات أيضا جزءا من ملحمة العطاء والتضحية، وهي التي احتضنت مئات الشهداء الذي سقطوا بيد الغدر الصهوني في حمام الشط أونائب القائد العام للثورة الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) حيث ذكرى استشهاده بعد ايام، كما اغتيال الشهداء القادة صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبد الحميد (ابو الهول) وابو محمد العمري..

تونس تحتضن جزءا الأكرم من الأحياء كما كان يقول الخالد ياسر عرفات عن شهداء الوطن، ولذا من الطبيعي جدا أن تكون مقبرة الشهداء في حمام الأنف والنصب التذكاري للغارة الاسرائيلية في حمام الشط، كما منزل الزعيم المؤسس الخالد أبو عمار جزءا من رحلة من يسمى وزير أول حكومة فلسطين..

لكن يبدو أن ذلك ليس جزءا من ذاكرة رامي الحمد الله السياسية، وبالقطع هي خارج الاحساس الانساني، لذا لم يجد من وقته خلال الزيارة التي استمرت أياما، زمنا للتعرف على أماكن كان لها أن تمنحه "شرفا مضافا"..

السيد رامي، حامل "سلسلة ألقاب" بلا عدد، لم ير أن تلك ضريبة لمن يريد ان يكون وطنيا فلسطينيا، فم بالك أن يفرض كمسؤول بالقوة الجبرية، لذا تجاهل كليا مغزى زيارة الشهداء قادة وثوار، ومنزلا بات يمثل رمزا لفلسطين الثورة والقضية..

السؤال، هل تجاهل الزيارة نتيجة عدم معرفته بتاريخ الوجود الفلسطيني في تونس، ولم يتمكن سابقا من معرفة تلك الفترة الزمنية، رغم ان سفارة فلسطين تجاور منزل الخالد ولا تبعد كثيرا عن مقبرة الشهداء ولا النصب التذكاري

لشهداء غارة حمام الشط، أم انها "حسابات خاصة" لا يراد لها أن تجلب غضبا من مرتكبي تلك المجازر ..

لا يمكن لفلسطيني أن يصدق بأن من يحمل منصب مسمى رئيس حكومة فلسطينية، لا يعلم أن هناك مقبرة للشهداء زيارتها فرض عين، وان زيارة منزل أبو عمار فخرا لمن يقوم بها، لكن من يلا يملك "ذاكرة وطنية" لا يدرك قيمة تلك الرموز..

ربما كان عدم الزيارة جزءا من حركة "التنسيق الأمني" باعتبار أن مقابر الشهداء والنصب التذكاري يزعج دولة الاحتلال، خاصة وان الاعلام الرسمي سينشر خبرا ويقول أنهم ضحايا عدوان اسرائيلي، ويفتح باب للذكرى الوطنية حول دور تارخي لمن أعطى، او أن هناك أمره أن لا يذهب كي لا يتذكر بعضا "أحداثا" تفتح باب عليه بابا لا يتمنى أن يعاد ثانية!..

هل هذه مفاجأة، بالتأكيد لا، فمن يحرص على أن يكون حارسا للأمن الاسرائيلي ويسهل عملها في اغتيال شباب مقاوم لن يكون حريصا على زيارة مقابر شهداء سقطوا خلال مسار الثورة بأسلحة ذات العدو الوطني..

عدم زيارة رامي لم تنل من مكانة الأكرم منا جميعا لكنها بالقطع ألحقت به "وصمة" لن تجد لها تبريرا مهما إجتهد الكتبة في تبرير ذلك..السقطات الوطنية تتراكم..وحسابها يتعاظم!

ملاحظة: هل للسيد رئيس هيئة مكافحة الفساد أن يطلب كشفا بأسماء عدد المستشارين الخاصين في مكتب رامي الحمدالله وما هي رواتبهم..أو ليش شفافية "النزيه رامي" ما تقوم بنشرها..واذا ما بده سنقوم بمساعدته قريبا في العترف عليهم اسما وراتبا وصلات!

تنويه خاص: أحلى شييء ان يتذكر اعلام محمود رضا عباس، قيام أمن حماس باقتحام مقر دائرة شؤؤون اللاجئين، ويتجاهل كليا "هبة غضب" أهل لقطاع..صحيح شو معنى الهبل السياسي!

"صندل أنطونيو البرتغالي" و"حذاء نيكي" .."قدم واحدة" في وجه العرب!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الاستخاف الدولي بالحالة الفلسطينية وصل الى حد بات يثير كل أشكال الأسئلة المسموحة وغير المسموحة، بعد أن ارتكب أمين عام الأمم المتحدة البرتغالي غوتيريش، "فعلة سياسية" غير مسبوقة ليشارك في مؤتمر منظمات "يهودية" في نيويورك يوم 23 ابريل 2017، متجاوزا بحضوره دوره ومكانته الدولية، وكأنه يرد على دعوته حضور القمة العربية بالأردن، مساويا بين دول وأمة وبين منظمات، في واقعة تشكل "قمة الوقاحة السياسية"..

يبدو، أن غوتيريش هذا، اعتبر الصمت الرسمي العربي على سحب تقرير منظمة الأسكو شهر مارس الماضي، ثم استقالة ريما خلف من منصبها رفضا لسلوك أمين عام الأمم المتحدة، الذي سحب تقريرا يكشف كل فضائح الدولة العنصرية صاحبة أهم سجل لجرائم الحرب في العصر الراهن، ودعوته للقمة كأنها ورقة بيضاء ليفعل ما يحلو له، دون ان يقيم وزنا للحاضر العربي..

غوتيريش ذاك، لم يكتف بتدنيس مقام الأمين العام للمنظمة الدولية بحضوره مؤتمرا لمنظمات تشجع "الارهاب والعنصرية" وفقا لتأييدها المطلق لحكومة الاحتلال، بل أنه لبس طاقية "الحاخمية السياسية" ليعلن، أنه لن يسمح بتمرير أي تقرير ضد اسرائيل و.." سيتصدى لأى تصورات حول الانحياز ضد إسرائيل داخل المنظمة الأممية"، ويكمل "بصفتى أمينا عاما للأمم المتحدة أعتبر ان دولة اسرائيل تحتاج ان تعامل كأى دولة أخرى". وأضاف "لقد اتيحت لى الفرصة لأظهر اننى جاهز للالتزام بهذا المبدأ حتى عندما يجبرنى ذلك على اتخاذ بعض القرارات التى تخلق بعض الحالات غير المريحة".

ويذهب الى حد اعلانه قسم الولاء لدولة الكيان وكأنه عضوا في الكنيست الاسرائيلي بقوله، "إسرائيل يجب أن تعامل كأي دولة أخرى"، وأن لها "حقاً لا يمكن إنكاره في الوجود لتعيش بسلام وأمن مع جيرانها". وأضاف غوتيريش الى اعتبار، أن "الشكل الحديث من معاداة السامية يتمثل في إنكار وجود دولة إسرائيل".

أقوال من حيث المضون تتناقض كليا مع قرارات الأمم المتحدة، التي يفترض أنه "أمينا عليها وعلى تنفيذها"، حيث تلك الدولة التي يتخندق "أنطونيو

البرتغالي" مدافعا عنها، لم تنفذ اي من قرار الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي منذ قرار التقسيم عام 1947 حتى آخر قرار في مجلس الأمن، رغم هشاشته وضعفه وتقديمه خدمة خاصة لمبدأ التنسيق الأمني معها، قرار 2334 الخاص بالاستيطان..

بل أن تلك الدولة لا تكتفي برفض تنفيذ أي قرار أممي، بل أنها تتباهى بقدرتها على السخرية من تلك القرارات..

واضح، أن "أنطونيو البرتغالي" لم يقرأ تاريخ الأمم المتحدة، وسلوك دولة الكيان منها، والتي ترفض حتى ساعته تطبيق قرار الأمم المتحدة عام 2012 الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين، الذي حاز تصويتا يفوق كل المعترفين بالكيان، وكان الأولى بهذا الـ"غوتيرس"، ما دام قرر الذهاب لحضور مؤتمر لتشجيع العنصرية والارهاب أن يدافع عن قرار الاعتراف بدولة فلسطين ويدعو دولة الكيان الى ضرورة احترام الادارة الدولية لتنفيذه..

ما فعله "أنطونيو البرتغالي"، وصمة عار سياسي في جبين دول العرب من محيطها الذي فقد "هديره" الى خليجها "الذي لم يعد ثائرا"، كما أنها لطمة "غير مسبوقة" للجامعة العربية في زمن ابو الغيط، ولقبل هؤلاء جميعا هي اهانة سياسية "تاريخية" للرئيس محمود عباس وفريقه السياسي، الذي أصابه صم خاص ولم يتمكن حتى من عتاب متطاول باسم منصب عالمي..

وكأن "أنطونيو البرتغالي" تناول "حبوب الوقاحة المطلقة" من تلك "المرأة الأمريكية" نيكي التي رفعت حذائها، وايضا خلال مؤتمر يهودي، في وجه كل من يفكر بالتطاول على اسرائيل..وأعنلت أن "عصر ادانة اسرائيل في الأمم المتحدة قد ولى"!

يبدو أن المرحلة القادمة لو استمر الحال العربي والرسمي الفلسطيني على حاله وصمته، سنشهد "حذاء نيكي وصندل أنطونيو إيد واحدة" لحماية دولة الجريمة والارهاب "اسرائيل"!

ملاحظة: تجربة الانتخابات الفرنسية حملت من الدروس السياسية ما يستحق القراءة المعمقة..شخص شاب هو الأصغر منذ عهد نابيلون، بلا تاريخ وبلا

حزب سياسي وضع قدمه اليمنى في قصر الإليزيه..وكأن الرسالة تقول : ليس كل قديم يمكنه أن يستمر "خيارا"!

تنويه خاص: لا زال موقف حماس من #إضراب_الحرية_الكرامة تحت دائرة الشك الوطني..اسرى حماس ليسوا جزءا من الفعل الوطني الكبير..بعض التنويهات الاعلامية لن تغطي التخاذل يا حماس!

غزة تنتظر فارسها: "الرئيس الحاسم الشامل"!

كتب حسن عصفور/ اعترف أنني لم أصدق ما تم نشره عبر فيديو مسرب منسوبا الى الرئيس محمود عباس، يتحدث فيه عن "خطوات غير مسبوقة" سيتم إتخاذها، وأنه لم يعد يحتمل استمرار الانقسام، ولذا كان التهديد "الحاسم" و"غير المسبوق" أيضا منذ أن قامت حماس بانقلابها "الأسود" والمتفق عليه كذلك بين أطراف عدة..

تأخرت بنشر الفيديو المسرب في موقع "أمد للإعلام"، لسبب مهني، لأن المفروض نشره بوكالة الرئيس عباس الرسمية واعلامه الخاص - الاعلام الفلسطيني سابقا - (تلفزيون، إذاعة، نشرات مختلفة، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع صديقة، ناطقين، مستشارين بلا حصر، لكنها لم تنشر هذا الكلام)، لذا الشك تسرب بمصداقية الكلام، ولكن كثرة الانتشار ومرور وقت كاف للرد كان سببا للنشر مع تحمل مسؤولية النشر دون أي مرجعية، ولذا كان الخيار نشر ذلك "الخطاب" الذي قد يكون "نقطة فاصلة" في المشهد السياسي..

وقبل منتصف ليلة 12 /13 ابريل (نيسان) قامت أجهزة عباس الاعلامية بالتكرم بنشر الخطاب الحاسم كاملا بعد ساعات من تسرب الفيديو، وهو ما شكل "ارتياحا مهنيا" في التعامل مع مثل ذاك الحدث وأضفت الى الخبر النص الكامل لـ"الخطاب الحاسم"..

وبعد ان تأكد النطق العباسي، لنقف سوية ونفكر بعيدا عن "النوايا السوداء"، ما هي "الخطوات الحاسمة" و"غير المسبوقة" التي يمكن للرئيس عباس ان يقوم بها

للخلاص من "المصيبة الكبرى" التي تمثلها حماس بخطف غزة، وسبله السديدة لاسترجاع القطاع ليصبح ضمن "الشرعية العباسية الجديدة"!..

يبدو أن الرئيس عباس وفريقه، قد رسم "سيناريو تحرير قطاع غزة" بشكل تفصيلي وسيحمله ضمن ملفات أخرى، الى البيت الأبيض لتكون على طاولة البحث مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كون "خطة تحرير قطاع غزة" تستوجب "دعما متعدد الأشكال من فرق متعددة الجنسيات"..وعل محاور الخطة تتضمن:

أولا: الحسم السياسي:

يعلن الرئيس عباس بعد انتهاء المهلة الممنوحة الى حماس، يوم بعد 25 أبريل 2017 في حال لم توافق على الانسحاب الرسمي من المشهد السلطوي وتسليم "السلطة" كليا الى فرقة الرئيس، فإنه سيعلن اعتبارا من 26 أو 27 أبريل القادم "قطاع غزة إقليم متمرد"..

ما يترتب عليه خطوات غير مسبوقة، منها:

*وقف كل أشكال "التعامل" مع الوضع القائم..

*والطلب رسميا من الجامعة العربية والدول الاسلامية والأمم المتحدة، اعتبار حركة حماس حركة خارج القانون،

* الطلب من المؤسسات الدولية وضعها على قائمة "الإرهاب"..

ثانيا: الحسم الاقتصادي:

استنادا الى الخطوة السابقة، بأن "غزة إقليم متمرد" و"حماس" حركة ارهابية، فهذا يتطلب فرض كل أشكال الحصار الاقتصادي والمالي عليها، وتنفيذ "سلة عقوبات"، على الطريقة الأمريكية مع كل دولة أو كيان أو حركة تضعها ضمن "قوائم الإرهاب"، تبدأ:

*تجميد أموال الحركة، قيادة ومؤسسات في البنوك الفلسطينية والعربية والعالمية، وملاحقتها في سياق القائمة السوداء..

*الطلب من المؤسسات الاقتصادية والبنكية والمالية العاملة في قطاع غزة مغادرتها فورا، وتعليق عملها الى حين "تحرير غزة"..

*وقف تقديم أي دعم مالي للمجالات الاقتصادية في القطاع، كهرباء، مياه، شؤؤون اجتماعية..

*وقف الرواتب واحالة العاملين في المؤسسات الى "التقاعد المبكر" الى حين انهاء عملية "التحرير"..

ثالثا:الحسم القانوني:

اعلان حالة "الطوارئ" في الضفة الغربية، استنادا الى اعتبار قطاع غزة "اقليم متمرد"، ما يتطلب اتخاذ خطوات خاصة باعتبار حماس خارج القانون، ما يؤدي الى:

*إنهاء المجلس التشريعي واعتباره لم يعد قائما، واعلان وجود فراغ "برلماني"، ما يلغي أي حصانة لأي من أعضاء حماس المنتخبين..المحكمة الدستورية بصفتها ستصدر "حكما" يشرعن مراسيم الرئيس عباس..

*ملاحقة مؤسسات حماس في الضفة الغربية، واغلاقها باعتبارها تتبع حركة "ارهابية"..

*مصادرة أملاك وأموال الحركة الحمساوية..

*مطاردة كل من ينتم الى حماس وملاحقته كشخص مطلوب للعدالة بكل أشكالها..

*مصادرة أي وسيلة اعلامية تابعة لحماس، أو "صديقة" لها..

رابعا: الحسم الشعبي - العسكري:

ولأن قطاع غزة، له وضع خاص، ومنفصل جغرافيا عن الضفة الغربية، قبل فصله سياسيا بسلطتي المصيبة الكبرى، فتحريره يتطلب "تفكيرا غير مسبوق"، ضمن "الخطوات غير المسبوقة" التي يفكر بها الرئيس عباس، وهنا، يمكن التفكير أن أجهزة الرئيس وضعت له "سيناريو انقلاب أمني" من داخل حماس،

عبر تنسيق خاص ومتطور جدا، بحيث تقوم تلك المجموعة بتنفيذ عمليات خاصة ومنها:

*اغتيالات لعدد من قيادات حماس السياسية والأمنية..

*الخروج بمظاهرات شعبية جارفة تحت شعار "يسقط حكم العسكر الحمساوي"..

*تكليف مجموعات أمنية خاصة باطلاق النار على المتظاهرين وقتل العشرات والصاق التهمة بأجهزة أمن حماس..

*تمرد بعض قطاعات حماس الأمنية على تنفيذ قرار اطلاق النار على المتظاهرين..واعتبار ما حدث "جريمة كبرى"..ما يقود الى "تمرد أمني عسكري" يهدد حياة القيادة العسكرية السياسية الحاكمة في قطاع غزة..

وكل ما يلي ذلك من "ثورة غضب" كما حدث في بلدان مجاورة..

وبعد سقوط عشرات أو مئات قتلى وجرحى من "المتظاهرين السلميين" مع تمرد قطاعات أمنية يطالب الرئيس عباس بضرورة "التدخل العسكري" لـ"إنقاذ أهل القطاع" من جرائم حرب حماس، كما هو حال معارضة سورية، واستنادا الى اسرائيل لم تعد "عدوا مباشرا"، وليس "خطرا ضمن الأخطار التي حددتها أولويات التحالف العربي الأمريكي" يصبح ممكنا ان تساهم مع "القوات الصديقة متعددة الجنسيات" كأداة في التحرير، وبالطبع قد يكون مسؤولها الإسمي "لواء أمني عباسي"..

هل هناك سبل أخرى يمكن التفكير بها للقيام بـ"خطوات حاسمة وغير مسبوقة" لـ"تحرير قطاع غزة"..

ربما هناك الكثير في جعبة طرفي "التنسيق الأمني"..

ومن اليوم يمكن اعتبار الرئيس عباس "الرئيس الحاسم الشامل"، صفات تضاف الى ما يحمل من "ألقاب" بات تعدداها معقدا..

قطاع غزة تنتظرك سيادة "الرئيس الحاسم الشامل" فارسا محررا من جبروت ظلامية طال أمدها..

صحيح بتتوقع قطر وتركيا ممكت تكون معك أم معهم..سؤال عشان تفكر فيه قبل "الحسم غير المسبوق"..ولا نعرف هل سيطبق كل ماسبق على أي فصيل يرفض تلك "الإجراءات الحاسمة"، ما يفرض عقد "مجلس وطني طرئ" في المقاطعة لاختيار قيادة غير مسبوقة ايضا توافق على ما يريده "الرئيس الحاسم الشامل"!

لك الله يا شعب فلسطين!

ملاحظة: كان ناقص على وزير حرب الكيان ليبرمان يفتح بيت عزاء في وسط تل أبيب لتلقي "العزاء" في الذين تم اعدامهم في قطاع غزة وعين الحلوة..حالنا صار مسخرة مع هيك "حاسمين" الى درجة "غير مسبوقة"!

تنويه خاص: رامي وخيرية..حملة اعلانات يقوم بها مدير مكتب رامي على صفخات التواصل باعتبارهما "فارسي تحرير الأقصى"..حملة اعلانات تستحق المشاهدة ولا أفلام اسماعيل يس..!

"قرار بقانون".. ضمن أي "قانون" يا نائب عام!

كتب حسن عصفور/ فتحت منظمات أهلية فلسطينية مخاوف "شرعية" مما يتم الاعداد له لاصدار "مرسوم بقانون" يضع الحريات العامة تحت تصرف سلطة الرئيس محمود عباس، ما يمثل اعلانا سياسيا بدخول "بعض بقايا شمال الضفة" تحت حكم الفرد المطلق، عدا عن سلطة الاحتلال التي هي ارهاب مطلق ضد أهل فلسطين..

سريعا ردت النيابة العامة بمذكرة شرح تفصيلي لحقيقة "مشروعها"، وصل بها الأمر الى اعتبار ما سيكون م اجراءات "عملا قانونيا وشرعيا"، و"حق مصان" حسب القانون السائد..

ودون النقاش لما ذكرته النيابة العامة التي تسارع في الرد على كل ما لها، ولكنها تنام كليا على ما عليها، نبدأ بالسؤال الأم للسيد النائب العام د.أحمد البراك، بحكم المكانة التي وجد نفسها بها، ما هو القانون الذي يتم الاحتكام له في أي "خلاف قانوني" داخل السلطة الوطنية، دون الحديث عن قطاع غزة، حيث

بات بالجملة والتفصيل خارج القانون، والذي سيصدر به "مرسوما قريبا" باعتباره "إقليما متمردا"، كما تعلن قيادات فتح وتصريحات الرئيس عباس..

هل هناك قانون ومواد قانونية يتم العمل بها ضمن نطاق سلطة الرئيس محمود عباس في بعض الضفة الغربية، والسؤال يعود الى أن الأساس القانوني لأي قانون في أي بلد كان، ليس خاضعا لحكم الفرد، هو الدستور المقر رسميا من البرلمان أو عبر استفتاء شعبي يقره أيضا البرلمان..

ولأن الوضع القانوني للسلطة الفلسطينية هو حالة مؤقتة، فقد تم اللجوء الى أعتماد "القانون الأساسي" بديلا" للدستور الى حين اعلان دولة فلسطين، ولذا أي قانون يجب أن يكون متوافقا مع نص القانون الأساسي "دستور انتقالي"، فهل هذا ما يحدث فعلا ..

المسألة، ليست تقديم "مرافعة لغوية" تشتق وفقا لكذا واستنادا الى كذا، وأن القضاء هو من حدد مسمى هذا أو ذاك، المسألة هي ما هو حال "الدستور الانتقالي" في السلطة، وهل لا زال عاملا، وهل الرئيس محمود عباس وحكومته لا يزال يعترف به، وما هو رد النيابة العامة على رأي "محكمة دستورية" باتت "سرية"، اعتبرت في مرافعة سابقة أنها لا تعترف الآن بالقانون الأساسي - الدستور الانتقالي - كي تصل الى عدم اعترافها بالمجلس التشريعي فقط لتبرر اجراءات عباس غير القانونية وغير المسبوقة والخارجة عن أي منطق سوى منطق الفرد المطلق، في وقف رواتب ورفع الحصانة عن نواب، وفصل موظفين واحالتهم الى التقاعد..وغيرها من اجراءات تمر بهدوء ودون موقف معلن من النيابة العامة.

تلك سوابق واجراءات "غير قانونية"، لكنها وجدت من يفصل لها "قانون"، فهل مراسيم النيابة الجديدة تأتي ضمن "قانون رغبات الرئيس"، أم ضمن الدستور الانتقالي..

هذا ما يجب على النيابة العامة توضيحه للشعب الفلسطيني، أولا، ودون الارهاق في تفاصيل كلها لم تقترب من بعيد أو قريب من "أصل الإجراء القانوني"، واللجوء الى "اللغة العربية" بترداد أنه "حق ضمن القانون"، وهو عرف سائد،

أو عمل مشروع، فدون توضيح الموقف من الدستور الانتقالي يصبح "هراء قانونيا لخدمة رغبة الرئيس الانتقامية" من خصوم يراهم خصوما له ..

غياب الدستور الانتقالي، هو الطريق الرسمي لتطبيق حكم مصادرة الحرية والقانون أيضا، فلا قانون مهما حاول البعض تسميته يكون قانونا شرعيا ما لم يحتكم الى "ألأصل" "ابو القوانين"..

ولو أجرت النيابة العامة مراجعة لكل ما اصدره عباس من قوانين بمراسيم، يقال أنها وصلت الى 180 مرسوما، سترى أنها في جوهرا "غير قانونية"، بل ويمكن أن يتم اسقاطها في أول جلسة لمحكمة لو سمح لها مراجعة تلك "القوانين"، ولا تحتاج سوى لجملة واحدة، لاغية باطلة لأنها لا تتوافق مع الدستور..رفعت الجلسة..

لا نود الذهاب لنقاش مغزى هذه الاجراءات الآن، ومدى علاقتها بالمشهد السياسي القادم، سواء ما يخص ترتيبات "صفقة مع أمريكا"، أو للحديث عن "قرارات الرئيس غير المسبوقة ضد قطاع غزة"، ولن نذهب لاعتبارها جزءا من التصدي المسبق لحركة غضب تتنامي في الضفة ضد المحتل قد تطال سياسات التنسيق الأمني التي تمثل عقبة كبرى ضد الروح الكفاحية، واداة دعم واسناد للأمن الاسرائيلي ضد شباب الغضب، وفقا لكل ما أعلنته سلطات الاحتلال، ولم تجرؤ أجهزة الرئيس عباس الأمنية - السياسية على نفي تلك الخدمات الأمنية منها للمحتل..وآخرها اعتقال 400 فلسطيني بناء على "امر احتلالي" لها!

ليبقى النقاش، ما هي علاقة تلك الاجراءات "القانونية" بالدستور الانتقالي - القانون الأساسي -، بعد ذلك لنا لقاء آخر..

بانتظار الرد يا د.براك، مفترضا أنك تملك جوابا، وليس كما هو حال رفيق النتشة الذي قبل على ذاته أن يسمى رئيسا لهيئة بالمخالفة مع نص القانون، وايضا اعتبره "قانون"..

بلاش يقال يوما أن د. فلان كان "ترزي قوانين الرئيس"!

ملاحظة: بعد اليوم التاسع من إنطلاقة هبة الكرامة داخل سجون المحتل، وتكريسها حاضرا سياسيا لن تكسره سياسة محتل أو تخاذل ما، استقبل الرئيس عباس زوجة القائد مروان البرغوثي..مع هيك أن تأتي متأخرا احسن بس واصل مش لقاء "سينما"!

تنويه خاص: اعدام سجين جنائي في سجن لحماس بقطاع غزة، وما كا من رد فعل أهل المغدور استمرار لسياسة السلوك العصابي..

لقطبي الكارثة: في يوم التحدي الكبير..صمتكم كفاية!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الفلسطيني، اين كان متواجدا، وبعيدا عن "الكذب السياسي"، لبذل ما يرهق العقل كي يكتشف أن "النكبة الفلسطينية الثالثة" سببها طرفان، يعملان بكل السبل الممكنة لتغذية استمرارها، وكل ما يقال عن رغبتهما في البحث عن سبل للوصول الى "حل ممكن" لإنهاء تلك "النكبة"، ليس سوى وجها آخر للحديث الرسمي العربي عن "تحرير فلسطين" المنكوبة منذ العام 1948..

نكبة الانقسام الفلسطيني، بدأت بقرار أمريكي - اسرائيلي وافق عليه الرئيس محمود عباس من خلال فتح المسار الى حركة حماس عبر ما سمي "إنتخابات ديمقراطية" عام 2007، دون أن تشترط أمريكا ودولة الكيان ومحمود عباس، وبالتالي فصيله فتح، أي "شرط سياسي" على حماس ليحق لها المشاركة في تلك الانتخابات، وكل أطرافه مدركين تماما أن حماس ستكون قوة مؤثرة جدا في المعادلة بعد الانتخابات سواء فازت أو قاربت الفوز..

وكي يتوقف الرئيس عباس وفصيله عن الاستمرار في "مكذبة" تحميل مسولية "الانقسام" الى حماس دون غيرها، فوجب أن يعود الى ما فعل هو تنفيذا لأمر أمريكي مباشر، ولم يجد الوقت كي يلزم حماس بـ"شروط المشاركة"، التي اكتشفها فجأة بعد فوز حماس، وهو يعلم يقينا الهدف السياسي الذي أدى بالادارة الأمريكية ومعها حكومة "الليكود" التي نفذت أحد أبرز جرائم العصر باغتيال الرئيس الفلسطيني الأول المنتخب، ياسر عرفات، دون ان تدفع ثمنا لجريمتها

بعد، لطلب مشاركة حماس لانتخابات فصلت بمقاسها تحديدا، رغم ان شروط المرحلة الانتقالية لا تتطلب انتخاب تشريعية جديدة.

موافقة عباس وفصيله كانت هي "الخطوة الأولى" لتنفيذ "النكبة الثالثة"، وما تلاها ليس سوى اجراءات تنفيذية لتعزيز تلك النكبة التي كانت جزءا من المشروع الاستعماري لتقسيم دول المنطقة، وتنفيذ مشاريع تتوافق والأهداف الإمبريالية، ومنها الهدف الصهيوني التاريخي بإقامة "الوطن الفلسطيني البديل" في سيناء وقطاع غزة، ذاك المشروع الذي عرفه التاريخ باسم مشروع "جونستون" عام 1955..واسقطه نضال أهل قطاع غزة..وتلك المفارقة التي يتجاهلها محمود عباس اليوم لغية في نفسه..

وبعد عشر سنوات على "النكبة الثالثة"، يواصل طرفيها تغذية ديمومتها بكل السبل الممكنة، فعباس وفريقه يستخدم "الشرعية" التي باتت معطوبة بوعي كامل منه، لإظهار حماس وكأنها الطرف "المتمرد"، فيما حماس تستغل تعبير "المقاومة"، وهي تعلم يقينا أنها لم تعد فعلا موازيا لحجم لغتها، بل خلافا لذلك تسعى بكل سبل ممكنة أن لا تستفز دولة الكيان بأي خطوة تخرج قادة الطغمة الفاشية عن طورهم، حتى أنها لجأت الى "إعدام فلسطينين" من قطاع غزة باسم "العملاء" انتقاما لمقتل الشهيد الفقهاء، بعد رعد وزبد ضد دولة الكيان، فتحولت الى رعد على بعض أبناء القطاع..

"المصالحة الوطنية" بات واضحا أنها ليس خيارا لعباس ولا لحماس..ولن يحدث مطلقا أي تغيير جوهري على ذلك دون تغيير مركزي في قوة التأثير الحقيقي على كليهما..قوى ضغط شعبية فاعلة ومؤثرة تكشف زيفهما، وأن تكف بعض القوى المصابة بتردد معيب، عن مسارها، وأن تضع مصلحة الشعب فوق مصلحة "موازنة نهاية الشهر"..

لا يحتاج المرء أن يعود الى كل ما كان، ولا ما قيل وسيقال، لإثبات الثابت منذ زمن بعيد..فالانقسام رغبة لن تنتهي الا بانتهاء مسببها، أو بانتفاضة على مسبيبها..

المسألة لم تعد مباراة بين "من يكذب أكثر"، في لوم الآخر عما وصل له حال الفلسطيني، وطنا وشعبا وقضية، بل كيف لنا ان نصل أولا لوضع حد لحركة

"الاساءة المتبادلة" من فصيلي النكبة للقضية الوطنية، من خلال حركة "القال والقيل الفتحاوية والحمساوية"..

في يوم التحدي الوطني الكبير..يوم رفع قبضة الأسير في وجه الجلاد، هل لطرفي الكارثة الصمت خلال فترة الاضراب الكبير..تلك هي "الأمنية الوطنية الأهم" المطلوبة من طرفي العار..هل هذا ممكن ام أنه بات مطلبا مستحيلا..!

ملاحظة: قراءة رسالة القائد مروان البرغوثي تكشف "غصة سياسية" من موقف بعض فصائلي، يبدو أنه لن يكون "سندا" لمن قرر تحدي الجلاد..رسالة تحمل كم أن الانقسام بات سرطانا!

تنويه خاص: مفارقة نتائج الاستفتاء التركي ليس ما يقال عن "فوز" أردوغان، بل سرعة "التهنئة العباسية" الى الحاكم التركي، قبل أن تعلن النتائج..مفارقة ملفتة..نتمنى منه اليوم ان يخاطب من يرفع قبضته ضد الجلاد ما دام لديه وقت متابعة استفتاء!

ما بعد الضربة أهم من الضربة..وشكرا ساشا!

كتب حسن عصفور/ لا زال في الوقت بقية لمعرفة حقيقة العدوان العسكري الأمريكي على قاعدة "الشعيرات" السورية فجر السابع من أبريل 2017، والدوافع التي أدت بترامب وفريقه الى هذا "الاستعراض العسكري" المحدود في التأثير العملي والمملوء بالضجيج الكلامي، وهل حقا هي بداية جديدة لاشعال فتيل "حروب متنقلة" أم أنها رسالة أهدافها لم تعلن بعد..

ولكن السؤال الأهم من ذلك العدوان الأمريكي هو ما كان بعدها من كشف حساب سياسي، عبر ردة فعل مختلف الأطراف، فهذه هي التي تستحق القراءة السياسية أكثر كثيرا من الضربة ذاتها، خاصة وأن الوصف الأهم لها أنها "تصرف أرعن"، وهو يتطابق تماما مع شخصية الحاكم الأمريكي القادم بعقلية "الكاوبوي"، لذا ما بعد الضربة هو الأبرز..

هل كان مفاجئا، ان يكتب نتنياهو بعد لحظات من تنفيذ الضربة الأمريكية مؤيدا بحماس للفعلة الأمريكية، رد فعل استبق كل أنحاء المعمورة، تلك التغريدة النتنياهوية، كشفت، ان بيبي لم يكن قد ذهب بعد الى "سريره" وانتظر في مكتبه ساهرا حتى تنفيذ "الوعد الأمريكي"، بالقصف الصاروخي على القاعدة السورية، وما أن حدث حتى سارع بالإعلان عن سعادته وتأييده..

وبعد ساعات بدأت "طلعات بعض العرب البهية تتوالى" بين فرحة وسعادة وربما رقصا وبعض تأييد حار أو خجول، لكنه ساند عملية عسكرية لا ناقة لهم بها ولا جمل، وكأن التأييد "ضريبة واجبة" طلبها ترامب دون "شروط مسبقة"..فكان له تأييدا عربيا محدودا غالبه خليجي، مضافا له الأردن، وفريق الرئيس اليمني هادي وهو تأييد مفروض بقوة خاصة..

دون ذلك لن تجد من سارع للتهليل عربيا، بل ربما على الصعيد الشعبي كان العكس تماما، ولنترك ذلك جانبا، لكن الملفت هو أن نائب الرئيس الأمريكي سارع بعد تنفيذ الضربة العدوانية للاتصال برأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب ليقدم له "آيات الشكر" على الدعم الذي قدمته حكومة تل أبيب للقوات الأمريكية لتنفيذ ضربتها "المتقنة"..

الاتصال كان له أن يكون بروتوكوليا، كما فعل لاحقا ترامب مع ملك السعودية لشكره على التأييد البرقي السريع، لكن أن يتم الشكر على "مساعدة أمنية" فتلك هي الحكاية..

المسألة، ليس اكتشاف عمق العلاقة بين امريكا وتل أبيب وطبيعة المشترك اللا محدود بينهما، لكن في الدور الذي تقوم به دولة الكيان من "رأس التجسس الأمني" على سوريا ودولتها، وكيف أنها تعمل كرأس حربة خاص للدور الأمريكي، وهو الأمر الذي لم يعد على ما يبدو يعني قادة "دول التأييد الأعمى" لأي فعل أمريكي ضد العرب..

كم كانت مفارقة كبرى، أن تستمع الى مندوب بوليفيا الذي سيبقى أسمه حاضرا في الذاكرة الحيوية لشعوب بلادنا المنكوبة بأولي الأمر فيها، ساشا سيرغو، اسم سطع كسهم مضيء في قاعة مجلس الأمن، حاكم أمريكا على كل فعلها الإجرامي، وأعاد للذاكرة كذبها الدائم، مستشهدا بصورة كولن باول وزير

خارجية بوش الإبن عندما طالب بقرار ضد العراق للخلاص من "أسلحة الدمار الشامل"، ليكتشف العالم أن الذي دمر العراق وليس أسلحة لم يكن لها وجود..ساشا أعاد للسمع ذلك التعبير الذي حاول الاعلام الرسمي العربي إزالته من الذاكرة، بأن أمريكا هي دولة إمبريالية..

شهادة ساشا وحدها تكفي لمحاكمة ليس رأس الأفعى الأمريكي، بل كل من سارع عربيا للتأييد الأعمى، وللأسف بلا مقابل يذكر، بل ربما هناك من قام منهم بدفع فاتورة الضربة كاملة، كما فعلوا يوما بتغطية تكاليف عدوان يونيو 67 ضد الخالد ناصر، عمق حقدهم على كل عروبي أمر يثير كل بواطن الاستفزاز الانساني من طينة هؤلاء..

ويبدو أن كلام وزير خارجية السعودية عادل الجبير في برلين قبل اسابيع لم يكن كلاما مؤتمريا، عندما اشار بأن "الخطر الرئيسي اصبح ايران"، وتجاهل كليا خطر اسرائيل، وملمحا الى ان هناك "تعاون" معها، الأمر الذي جسدته زيارة مدير المخابرات السعودية الى تل ابيب قبل توجيه الضربة الأمريكية، ضمن تنسيق أمني مشترك ضد سوريا..

أما الكذبة التي لا يخجلون من ترددها هو الحديث عن "كيماوي خان شيخون"، الأمر الذي دفع المندوب الروسي في مجلس الأمن لماذا رفضتم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لمعرفة المسؤول عن "كيماوي شيخون"، قبل القيام بالضربة العسكرية..طبعا لا جواب لأنهم يعرفون الحقيقة المطلقة!
من حق "بعض حكام العرب" أن يكونوا أمريكان، ولكن شرط نيل "حقوق المواطن الأمريكي في الاعتراض والشتم لإدارته" وليس "أعمى بعيون أمريكية"..

الضربة لن تكسر سوريا، ولن تخدم كثيرا أعداءها، لكنها عرت ما كان "مستخبيا"، رغم أنه معلوم..العار ليس جديدا لهم ولا عليهم..

وقبل النسيان نقول: شكرا ساشا!

ملاحظة: "خطيب جمعة مقاطعة رام الله" يدعو أهل قطاع غزة للثورة ضد حماس..طيب يا "أبو الهبابيش" اللي بده ثورة ضد "بلطجة حماس" بيقطع أرزاق

الناس/ رغم ان قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق..بالمناسبة عمرك دعيت أهل الضفة والقدس للثورة ضد الإحتلال، اه صحيح أنت بتعتبر"الدعوة ضد أولي الأمر حرام" و"خروج على الحاكم".. هبوشي!

تنويه خاص: احدث مستشاري محمود رضا أنه قال قولا قاطعا لا عودة للمفاوضات نهائيا الا بوقف الاستيطان كليا..طيب يا أبو ضحكة جنان ورينا حالك بعد لقاء ترامب وخليك قد حكيك!

"محمود عباس" و"ثلاثي الخيبة": "آكلي السحت"

كتب حسن عصفور/ تراجع أم لم يتراجع محمود عباس وفريقه عن "جريمة الحرب" التي إرتكبوها ضد موظفي قطاع غزة، بصفتهم هوية ومكانا، فهي تكشف كم أنه "شريك مباشر" في تنفيذ الانفصال الوطني الذي بدأ بتعاون أمريكي - اسرائيلي قطري، وفرقة عباس وحماس عام 2007..

القرار، جريمة الحقد والكراهية على أهل القطاع، تم إتخاذه في غرفة الرئيس عباس داخل "حصنه - المقاطعة"، الذي لا يغادره الا بموكب وحراسة تكلف خزينة المالية يوميا ما يقارب الـ50 ألف دولار- مليون نصف دولار شهريا، بمشاركة الموظف الأول في حكومة عباس الخاصة رامي الحمدالله وحامل "شنطة المال" شكري بشارة، الذي يحمل "كراهية خاصة" لأهل قطاع غزة، لسبب "غير معلوم"، ورابعهم "حارس عباس الوفي" ماجد فرج، الذي نسي فضل أهل قطاع غزة عليه شخصيا، دون غيرهم فيما هو فيه الآن..وليته يتملك الجرأة وينكر تلك الحقيقة، التي نقلته من ضابط بجهاز الوقائي بأمرة الرجوب وهب الريح الى مسؤول جهاز أمني!

هذا "الرباعي" هو من قرر تلك الجريمة، تنفيذا لأمر أمريكي - أوروبي، اراد أن يحمله عباس معه كـ"هدية خاصة" للرئيس الأمريكي ترامب خلال اللقاء المرتقب منتصف أبريل الحالي، والفضيحة السياسية والمهنية ايضا، أن القرار لم يعلم به مجلس وزراء عباس نهائيا، كما أيضا لم تعلم به لجنة عباس المركزية، وكانت

صدمة البعض منهم بصدمة تجهيلهم بقرار يمس صلب حركة فتح، دورا ومكانة في مكان أعطى لفتح ما لم يعطها غيره..

لذا من يحاول الفصل بين القرار وبين عباس، ليس سوى "جاهل" أو يتجاهل، فقرار "الفصل العنصري" نحو موظفي قطاع غزة هو قرار عباسي بامتياز ويتواقف كليا مع مساره نحو قطاع غزة، بعد أن رضح لتهديد واشنطن باجراء الانتخابات لكي تمنح حماس الإخوانية مكانة خاصة في النظام السياسي، تمهيدا لفصل القطاع عن بقايا الضفة، لتمرير المشروع الشاروني، الذي استمع له محمود عباس من مجرم الحرب شارون ذاته في منزله ببئر السبع عام 1995، بعد إسبوع من دخوله "بقايا الوطن"..والشهادات لا تزال حية "فخامة الرئيس" بمن فهيم الوسيط!..

وفضيحة فريق "الخيبة الكبرى" رباعي اتخاذ القرار، أنهم لم يحسبوا جيدا حساب رد فعل أبناء فتح في قطاع غزة، سواء من التزموا بمقررات المؤتمر السابع، او ممن يمثلون تيارا يبحث اصلاحا جذريا وحقيقيا لحركتهم التي يرونها تختطف لجهة غير اصلها، فمنذ الإختلاف العلني بين رئيس فتح الحالي محمود عباس وقائد التيار الإصلاحي محمد دحلان، تتفق فتح في قطاع غزة اتفاقا قاطعا رفضا لجريمة حرب "عباس و"الثلاثي المرح"، بل أن زكريا الأغا مسؤول فتح السابق وعضو التنفيذية هو من قرأ بيان هيئة العمل الوطني المطالبة باقالة حكومة عباس في تحد يمثل رسالة سياسية قاطعة..

عباس وفريقه، وعبر تقارير حارسه الأمني ماجد فرج، قدروا أن الغضب سيكون محدودا، ويمكن توجيه الاتهام فورا لـ"جماعة دحلان" وحماس لو حدثت معارضة، لكن فرج ومندوبيه يبدو أنهم لم يحسبوا حساباتهم كما يجب، فلم تأت "حسابات السرايا العباسية كما هي حسابات القرايا الغزية"..نعم يوم 5 ابريل 2017 كان يوما لـ"الكرامة الغزية" في وجه "من طغى وتجبر وحرق كبرياء الوطن خدمة لذات باتت مصابه بهوس خاص"..

خلال سنوات حصار بعض العرب للخالد الشهيد الحي ياسر عرفات، صرخ قائلا أنه "آكل السحت"، عن حاكم عربي صادر أموال جمعت من بني فلسطين

العاملين في بلده، كلمة أحدثت ضجيجا فيمن كان حاضرا "صرخة الغضب العرفاتية"..

"آكل السحت"، كيف يا ريس، فقالها أنه سرق اموال الفقراء والغلابة بغير حق، واليوم عباس و"ثلاثي الخيبة" فعلوا ما فعل ذاك الحاكم، سرقوا ونهبوا أموال موظفين بغير وجه حق، لتزيد صناديق إدخارهم الخاصة"، والتي قريبا، وهو زمن أقرب من حلمة أنهم، سيكشف الشعب حجم اللصوصية التي كانت، ومن يظنن أن ما يجري من نهب وسرقة وتكنيز مال وشراء اراضي، باسماء مختلفة زوجات وصديقات وصبيان، في منأى عن الشعب فهو قاصر الوعي ومعدوم البصيرة..فلكل منهم كتاب وأجل..

"آكلي السحت"، لن يروا خيرا ولن يهنأوا يوما بما إكتنزوا، وسيطاردون هم ومن يرثهم مطاردة لم يحلوا بهم، وأن شعب فلسطين يملك ذاكرة اقوى مما يظنون..

حق موظفي قطاع غزة هو سلاح مطاردة عصابة "آكلي السحت"..وهو سلاح اعادة الروح لحركة الدفاع عن "الوطنية الفلسطينية" مشروعا وحضورا، رغم غياب اشقاء شمال البقايا، خوفا من احتلال وأدوات إحتلال تمارس ارهابا يفوق ارهاب المحتل..

لكل أجل كتاب يا فرقة الخيبة الكبرى..وكتابكم أزف وأزف جدا!

عفكرة أمريكا لم تكن يوما حصنا من غضب شعب ..اقرأوا جيدا تاريخ الأمم، مع أنكم فقدتم تلك السمة أيضا!، ولن يمنح ترامب "حصانة" لحاكم لم يعد أمينا على تمثيل شعبه!

ملاحظة: قيام حماس بتنفيذ أحكام إعدام ضد "مواطنيين" في غفوة جريمة حرب عباس، عمل غير أخلاقي أولا وحتما "غير قانوني"..الاعدام مرفوض من حيث القانون ولكن قبله اي محكمة قالت ذلك..واي تحقيق أثبت تهما..الإعدامات العشوائية لن تزيح فضيحة الإختراق الأمني يا سادة!

تنويه خاص: قيام عائلة فلسطينية تحمل جنسية امريكية بملاحقة جبريل الرجوب كمجرم حرب، ظاهرة تستحق التفكير..كيف سيدافع عنها عباس امام

ترامب..,هل بعدها سيبقى حاملا كل ملفاته الشرعية وغير الشرعية..غلبانة يا فتح في زمن عباسي، بعد أن كنت غلابة يا فتح في زمن العز العرفاتي!

"مزامير" "المعلم" داود الشريان..!

كتب حسن عصفور/ "الإختلاف حق"، مبدأ أقرته الهيئة المؤسسة لموقع (أمد للاعلام) منذ اللحظة الأولى لانطلاقة الموقع قبل 10 سنوات، ولم يكن ترتيب الكلمات من باب التلاعب اللغوي، بل ضمن نقاش عميق حول المضمون، والفرق الجوهري مع السائد اللغوي" حق الاختلاف"، فهذه تبدو وكأنها "هبة" تمنح من القائل لمن يتم الاختلاف معه، فيما الأولى تؤكد أن "الإختلاف" هو حق للإنسان والمواطن، جزء من منظومة حقوق الانسان..

ليس بالضرورة كلما تجد مقالا يذهب الى الاختلاف مع ما ترى أن ترد عليه أو تناقشه، لكن البعض عندما يذهب بعيدا، وينتقل من كتابة "الرأي" الى تكسير عنق "الرأي" نفسه بإيراد وقائع تبدو في مظهرها "محايدة"، لكنها في الحقيقة تهدف الى غاية تخرج بعيدا وتصل الى مرحلة تشويه متعمد مقصود..

الاعلامي السعودي داود الشريان، صحفي ومقدم برامج تلفزية، وهو كاتب ثابت في صحيفة "الحياة" السعودية الصادرة من لندن، على وشك الاغلاق، نشر مقالا يوم الأحد 23 أبريل (نيسان) 2017 في الصحيفة تحت عنوان مثير جدا، وربما شيق لمن يبحث الاثارة عنوانا، "الفلسطينيون يحاربون أنفسهم"، ومن الوهلة الأولى تعتقد أن حرصه "الاسلاموي" سيدفعه للكتابة عن "كارثة الإنقسام"، واثرها على مكانة القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة..

لكن الشريان، ذهب بعيدا ونصب نفسه "أستاذا" في علم السياسة للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد، وبالتالي لقيادته السياسية، وبلا أي "أدب في التعامل أو المخاطبة"، ربما مستغلا جنسيته، بدأ "الشريان" دوره "التربوي"، بالقول " من يدّعي أن منظمة التحرير الفلسطينية تفهم بالسياسة، يظلم السياسة والسياسيين"..

هكذا بجرة "آيفون - سامسونغ"، قرر الشريان أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تفهم بالسياسة، باعتبار أن مسار منظمة التحرير والثورة الفلسطينية في ظل أعقد الظروف وقدرة قيادتها على أن تبقى وتواصل المسار وتكسر عشرات المؤامرات وتقديم آلاف الشهداء، وتفجير انتفاضات وطنية كبرى ضد أعتى قوى الغدر والعدوان، جاء بناء على "اسس الجهل السياسي"، وأن شعب فلسطين الحاضر بقوة في المشهد العالمي نتج عن "صدف سياسية"..، منتظرا قدوم هذا "المدرس"!

لا نعلم، كيف يجرؤ مثل هذا الصحفي قول ما قال تجاه أحد أهم ظواهر المنطقة حضورا سياسيا، منذ انطلاقة منظمة التحرير عام 1964، ورئيسها الأول احمد الشقيري الذي كان مندويا في الأمم المتحدة لدولة عربية، ليت الشريان يفتح جهازه ويبحث عنها، عله يتعمل أول درس سياسي في حياته، فيما فجرت مجموعة شباب بدون أي "حسابات خاصة"، أحد أبرز ثورات العصر، الثورة الفلسطينية في الأول من يناير 1965 بقيادة الزعيم الخالد ياسر عرفات..

وكي لا ننساق لمتاهة الشريان، فلنقرأ في ما كتب "مزاميرا" تكشف حقدا فريدا ضد فلسسطين الشعب والقضية، عندما يلوي عنق الحقيقة كليا لغاية في نفس مريض، بالقول أن ياسر عرفات "وقف الى جانب الاحتلال العراقي للكويت"..

والحقيقة تختلف كليا عن هذه الكذبة السياسية التي أخترعها البعض الخليجي والعربي لحصار منظمة التحرير خدمة لخطة أمريكية رسمتها إدارة بوش الأب منذ عام 1988 عبر تقرير لا زال متوفرا في عالم البحث،"البناء من اجل من السلام"، رمي فيما رمي الى "خلق قيادة فلسطينية مسؤولة" من الضفة والقطاع دون القدس، بعيدا عن منظمة التحرير، تقبل بحكم ذاتي، فكان لا بد من بدء الحرب على منظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات فكانت تلك "الكذبة الكبرى"..

الحقيقة للشريان، ومن سمح له استعراض "فتوته اللغوية" بتجهيل منظمة التحرير وساستها، هو أن قيادة منظمة التحرير وبعد لقاء القيادة الفلسطينية رفضت كليا دخول القوات العراقية الى الكويت واحتلالها، وذهب الخالد أبو عمار على رأس وفد فلسطيني محاولا البحث عن "حل سياسي"، لكن للأسف

رفض طرفي الأزمة، فاستدعى بعض العرب القوات الأمريكية "سلاحها" لتحرير الكويت من احتلال العراق..

هنا بدأ الخلاف، ان ترفض الاحتلال العراقي للكويت وأيضا أن ترفض الاستعمار الأمريكي الجديد، معادلة معقدة تحتاج "عبقرية سياسية" لا تتوفر كثيرا عند كتبة لا يعلمون ولكنهم يدعون..

أما الموقف من سوريا فهذا بذاته فضيحة لا بعدها فضيحة من "الشريان"، فهو بات يجهل أن عيد الجلاء هوعيد وطني، عشرات من قادة العالم بما فيهم الأمين العام للأمم المتحدة أبرق مهنئا الأسد، والحق أن الشعب الفلسطيني غاضب من الرئيس محمود عباس لعدم ارساله برقية رسمية، وما اشار له الشريان ليس سوى برقية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي باسمه، وإن كان له التقدير، لكن المفروض أن تكون برقية باسم منظمة التحرير يا شريان..

دون جدل بعيد، ليس منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها من استعانت يوما بكاتب يهودي أمريكي يكتب لها مبادرة بات اسمها المبادرة العربية، رغم كل من وافقها فهي أول تنازل رسمي عربي بقلم يهودي عن قرار الأمم المتحدة 194 حول حق عودة اللاجئين..

ومع ذلك نقول يا داود "ليس عيبا أن تتعلم القيادة" أي "قيادة" من ملاحظات أو نقد شرط أن يكون مستوفي شروط ذلك دون "حقد أو كراهية" أو "غيرة دفينة"!

صحيح ليت الشريان يخبر من يقرأ له ما هي طبيعة زيارة مدير مخابرات بلده الى اسرائيل..أكيد تعزيزا "للدور العروبي وتعظيم قيم الاسلام"!

ملاحظة: ما كشفه وزير حرب دولة الكيان الاسرائيلي السابق يعلون عن تنسيق بينهم وداعش يكشف بعضا من ملامح المؤامرة الكبرى على بلادنا..وشكلها الداعشية ستنتقل الى دول بعينها!

تنويه خاص: وأخيرا سنرى "مولود حماس السياسي الجديد"..هل كل من تعلق بالأمل التجديدي لن يخيب أمله..فعلا نتمنى ولادة جديدة لحركة نختلف معها كي تكون اقرب الى الواقع الوطني!

معادلة رامي: "منصب أميرة مقابل أرواح الناس"!

كتب حسن عصفور/ بالقطع الكتابة هنا لست عن تلك "الأميرة" التي بدأت بالترويج للرواية اليهودية حول المسجد الحرام، وحافظت على مكانتها دون أي مساس، باعتبارها بدأت بنشر "الفهم العباسي الجديد" حول "التعايش بين الديانات الثلاثة في القدس"، ما يفتح الباب واسعا أمام تنفيذ الموقف الإسرائيلي نحو القدس، والتي دفع الخالد الزعيم المؤسس ياسر عرفات حياته ثمنا لرفض لتلك الرواية اليهودية..

لكن المسألة إتجهت الى "أميرة" أخرى" التي قدم لها وزير الصحة في حكومة الرئيس عباس "شهاددة تقدير خاصة" دفاعا لم نسمع به يوما عن موظف مهما بلغ شانه، وتقدير بترقية خاصة بتبرير لو كان هناك مجلس تشريعي لذهب المسؤول عن القرار الى "جهنم سياسي" كونه إعتمد على "حسابات خاصة"..

أميرة الهندي، طبيبة من نابلس تربطها صلة نسب مع وزير في حكومة الرئيس عباس، ونطاق عملها كان محليا في مدينة نابلس، وجاء بها رامي بحكم الصلة والمعرفة لتستلم أحد أهم دوائر وزارة الصحة حساسية ودقة، ومسؤولية من نوع خاص، دائرة العلاج الخارجي أو التحويلات الطبية، فكانت المرأة الأولى في فلسطين تتسلم هذا المنصب الحساس..

وبلا أي نقاش، خلال سنوات استلامها المنصب منذ ما يقارب الأربع سنوات، والغضب العام على سياستها هو الحاضر الدائم، وقلما تجد شخصا يدافع عنها ويشهد لها بالمهنية أو الكفاءة سوى "نفر قليل" من عامة الشعب، الى جانب من أحضرها ومنحها ما لا يمنح لغيرها..

متابعة المسار حول د.أميرة الهندي، تطرح جملة من التساؤلات، هل يحق للوزير الأول ان يعين في مناصب سامية أقرباء أو معارف دون أي مسابقة خاصة، وهل يكفي معرفته لتولي مثل هذه المناصب، وإفتراضا ان الوزير الأول هو "الخبير الأول" في كل الشان الوطني العام، ما هي أداة قياس "النجاح والتوفيق" التي تستحق المكافأة المهنية وبالتالي المالية وترقية الشخص من درجة الى درجة، كما حدث مع د.أميرة، بعد أن كشف وزير الصحة، كان هو شخصيا عرضة للإقالة قبل أشهر معدودة، ويستمر لغاية في نفس رامي، ليكتشف الشعب

فجأة أنه تم ترقيتها "سرا" الى درجة مدير عام بكشل "إستثنائي" - خارج القانون طبعا -..

مهم جدا، ان يتقدم رامي الحمد الله عبر وزير الصحة بكشف حساب حقيقي بعد بيان "الثقة المطلقة" بهذه "الأميرة النابلسية"، والتي أعلنها الوزير عواد، شهادة ربما يحلم بها رامي ذاته، وكشف الحساب هنا، لا يعني المحاكمة، ولكن قطعا للقيل والقال الذي يدب في "أوساط كل أهل فلسطين"، عدا نفر قليل جدا جدا..

ولو سأل رامي الحمدالله ممثلي الرئيس عباس في قطاع غزة، وليس غيرهم ربما سيصاب بجلطة وعي ومعرفة لو كان لديه إحساس بالذنب من حجم "ثورة الغضب" من تلك الشخصية التي منحها كل شي - ينقصها وسام الاستحقاق الرئاسي - ، وسيجد ان كل قطاع غزة تقريبا ضد ما تقوم به أميرة الهندي، اعتبارا أن قطاع غزة هو جزء من مسؤولية حكومة الرئيس عباس ووزيرها الأول رامي الحمدالله..

الحديث عن "توفير ملايين الشواقل" من ملف التحويلات وضرب مافيا كانت تديرها، هل يستقيم مع غضب أهل قطاع غزة، وقبل الحديث عن "التوفير وضرب المافيا"، يحتاج أهل فلسطين الى تقرير واضح بتلك "التوفيرات"، وما هي أبوابها، وكشف خاص بتلك المافيوات التي تم القضاء عليها في عهد "ألأميرة"، وكم منهم قدموا للقضاء من أجل محاكمتهم على ما فعلوا بأرواح البشر..اليس تلك "تجارة سوداء تستوجب المحاكمة"..

أما الدفاع عن هذه المتهمة من غالبية شعب فلسطين، وتحديدا أهل قطاع غزة، دون تقديم حقائق تؤكد ذلك الدفاع، فنحن أمام "ظاهرة" حماية الأقارب والأصحاب وليكن الضحية مزيدا من ارسال أرواح فلسطينية الى المقابر، تحت سمع وبصر الوزير الأول..

وكي لا تصبح المعادلة في بقايا الوطن، "منصب أميرة مقابل أروح الناس"، نطالب كل جهات الإختصاص وأطلال التشريعي المسماه كتل، وقبلهم جميعا مكتب الرئيس محمود عباس للبحث فيما نسب الى "أميرة الهندي" من "جرائم قتل عمد"، وهي بحكم القانون شكلا من اشكال جرائم الحرب..إما البراءة أو الإدانية..وفي الحالتين رامي الحمدالله هو المسؤول مع تابعه!

ملاحظة: في الأول من ابريل وجب تعديل المفهوم السائد حول "كذبة أبريل "..التعديل مطلوب كون أيام العام تقريبا الكذب هو السائد، لذا نحتاج يوما للصدق وليكن الأول من أبريل (نيسان)..ممكن يوم صدق بس!

تنويه خاص: وأخيرا حدد أمين سر فتح الرجوب أول أشكال "المقاومة الذكية"، وكشف أن "ماراثون بيت لحم" جاء كنموذج لهاي المقاومة..بمناسبة مارثون بيت لحم شو أخبار الشاب التلحمي اللي أسس هيك مارثون..هل تم تكريمه أم شي تاني!

معركة خيارها الانتصار فقط..كفاكم تخاذل!

كتب حسن عصفور/ كشفت المعركة الوطنية الكبرى، التي فجرها أسرى الحرية منذ إسبوع في الـ17 أبريل 2017، كم أن دولة الكيان تدرك جوهر المعركة وقيمتها وأثرها على المشهد السياسي العام، ليس في فلسطين فحسب، بل ومحيطها ايضا، ولذا قررت ان تخوضها باعتبارها "معركة حربية" ستعمل كل ما يمكنها فعله لـ"كسر" ظهر المنتفضين في سجن المحتل..

بعد ان فشلت حكومة الكيان اعلاما ومؤسسات في خلق فجوة بين هبة الكرامة الحرية والشعب الفلسطيني، رغم نجاحات معينة في مواقف السلطة وحماس، لكن الشعب أدرك أن الانطلاقة تستحق أن تتواصل، ذهب رأس الطغمة الفاشية نتنياهو لفتح جبهة عسكرية جديدة ضد "انتفاضة الحرية والكرامة"..

نتنياهو، أدرك جيدا، من خلال منظومته الأمنية، أجهزة وأدوات ومخبرين، ان "موقف أجهزة السلطة الرسمية" في بقايا الوطن، وكذلك مواقف حماس المرتعشة، لن تستطع النيل من قبضة الأسرى التي انطلقت لتنتصر، فلذا ذهب الى ممارسة الارهاب السياسي المضاعف عبر مسألة رواتب الأسرى..

نتنياهو يعلم يقينا، ان تلك مسألة لن يجرؤ كان من كان في السلطة الوطنية أن يمس الحق والواجب فيما يخص رواتب اسرى الحرية، وسبق للفاشي الجديد نتنياهو وشريكه في منظومة جرائم الحرب شارون، أن اثارا ذلك الأمر مرات

زمن الخالد ياسر عرفات، فكان الدعم يتزايد وتأسست وزارة خاصة للأسرى تكون هي إطارا وطنيا ورسميا لتبقى القضية حية دوما..

نتنياهو يريد إثارة عاصفة أمريكية ضد "هبة الكرامة الجديدة" من خلال تلك المعركة المالية، عله يجد صدى في البيت الأبيض الذي يستقبل قريبا الرئيس محمود عباس، وأن يتمكن الفريق الأمريكي "اليهودي" المفاوض خلال اللقاء مع وفد عباس الذي يستبقه ان يرهبهم، بما يؤدي الى تراجع جاد في موقف السلطة من دعم قضية "هبة الكرامة"..

نتنياهو يعلم جيدا، ان الرئيس عباس وفريقه حريصون جدا على عدم إثارة أي قضية تعكر صفو اللقاء (الحلم) المرتقب، ولذا بفتحه موضوع رواتب أبطال الحرية ليس هدفا للتنفيذ المباشر، لكنه يبحث ترك أثر في خلق مسافة بين الرئاسة الفلسطينية ومؤسساتها كافة، وكذا حكومتها وقيادات فتح وبين "هبة الكرامة"، من خلال عدم المشاركة المباشرة في أي عمل اعتصامي أو نقلها لتصبح معركة سياسية ديبلوماسية..

نتنياهو، وأجهزة أمنه، يدركون يقينا أن استمرار "هبة الكرامة الجديدة" ستكون نقطة فصل في المعركة مع المحتل سياسة وأدوات ومشروع، وانتصارها هو خسارة كبرى لكل ما حصدته دولة الاحتلال من نتائج مرحلة الإنقسام "فوائدا" بغير حساب..

الفاشية الحاكمة في تل أبيب ستسخدم كل ما لها من أسلحة مباشرة وغير مباشرة كي لا تنتصر "هبة الكرامة" ، خاصة بعد ان تباهى قبل ايام بكسر هبة غضب السكاكين وحصارها عبر آلية "التنسيق الأمني"، وموقف الرئيس عباس المعارض كليا لتلك الهبة، وتجنيده كل أدواته للمساعدة في إخماد نارها..

ومع تنامي قوة الحضور الشعبي، وعدم قدرة سلطة الاحتلال على خلق فجوة بين أهل فلسطين ورافعي قبضة الحرية، فخياراته تتجه الى المؤسسة الرسمية، سواء في الضفة عبر سلطة الرئيس أو في قطاع غزة عبر حركة حماس..

الرئاسة غابت كليا عن الحديث، واكتفت ببعض كلمات اصابها "برود قاتل"، قالتها وكأنه "واجب في عزاء"، بدل المشاركة الحية من الرئيس صوتا وصورة

وزيارة لخيمة اعتصام أو منازل اسرى، أو استقبال عائلات أسرى لتكون رسالة واضحة وقاطعة..ولا نعتقد أن توزيع "أوسمة" لسفراء سابقين أكثر قيمة من استقبال عائلات أسرى، وللأسف هذا السلوك هو ما يراهن عليه نتنياهو لحصار "هبة الكرامة"..وكي لا نسمم أبدانهم لن نعيد ما فعل الزعيم المؤسس خلال اعتصامات التضامن مع اسرى الحرية في 1997..

فيما حماس، تمارس لعبة "الكيد السياسي"، كون مفجر هبة الكرامة أسرى فتح وقائدها مروان البرغوثي، ما تعتقده أن "ربح فئوي" وليس "كسبا وطنيا". ولم تكتف بعدم المشاركة بالهبة ومن شارك منهم بدأ يتراجع، بل انها ذهبت لفتح جبهة اعلامية باسم "منجزات قسامية" للنيل من حضور هبة الكرامة الاعلامي..

المعركة بدأت ولا خيار لها سوى أن تنتصر..وهي ستنتصر رغما عن المتآمرين والحاقدين..

هووووراااااا..الى الأمام!

ملاحظة: في دول العالم التي تحترم شعبها تعلن عبر بيان رسمي الحالة الصحية للرئيس عندما يشكو "وعكة"..في بقايا الوطن تترك للقيل والقال وبعده يتهمون من يقول ان الرئيس تعرض لوعكة..شكله الجبن دوما سيد المشهد!

تنويه خاص: لماذا تكابر قيادة حماس الغزية في الاعتذار للشعب عن تصرف عصابي لا يليق ابدا بمن يدعي انه "مقاومة"..عندما تسقط الأخلاق في جانب لن تحضر في غيرها..هاي لحاكم غزة العسكري!

مفاتن "نيكي" السياسية وحلم "المرأة الحديدية"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سفيرة لبلادة في الأمم المتحدة، والسيدة "نيكي هالي"، تعمل بكل ما لديها من طاقة لإبراز "مفاتنها السياسية" ضد الشعب الفلسطيني أولا، وضد شعوب الأمة العربية ثانيا، وولاءا مطلقا يصل الى درجة الانسياق الأعمى نحو الحركة الصيهونية، ومشروعها الإغتصابي في فلسطين المعروف بمسمى دولة الكيان الاسرائيلي..

السيدة "هالي"، يبدو أنها تتصرف نحو المنطقة والشرق الأوسط خاصة، بعقدة دفينة لم نعرفها بعد، ونتمنى ألا تكون مصابة بعقدة "ألأصل الهندي الأحمر"، رغم أنه هو أصل أمريكا، ولذا لها أن تفتخر بذات المبنت كونها من السكان الأصليين وليس قادمة مع رعاة البقر..

السيدة هالي، منذ أيام حاولت اعادة التماثل مع الرئيس السوفيتي نيكيتا خروتشوف عندما رفع حذاءه وضرب الطاولة من مقعد الوفد السوفيتي في الأمم المتحدة عندما تطاول "عميل أمريكا" في حينه رئيس فلبين على بلاده ووصف الموقف السوفيتي بالاستعماري، حادثة هي الأشهر في عالم السياسة المعاصرة، رغم ان غالبية الجيل العربي القديم يعيش مع "حذاء خرتشوف" كأنه كان في وجه العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة عام 56، محاولة "هالي" في الحديث عن الرضب بالكعب لكل من يتطاول على دولة الكيان جاءت مهزلة لتلك الحادثة الأصل..

ولكن مع عقدة الحذاء، التي ربما حاولت من خلالها أن تتجه لنيل حب غلاة الصهاينة في لقاء جماعة الايباك، تواصل تلك السيدة تهديداتها، وأن ما تدافع عنه راهنا ليس السياسية الرسمية الأمريكية المعلنة، على الأقل في المنطقة، بل هي تصر التمسك بما هو الأسوء في تلك السياسة التي هي بالأصل سيئة..

من "الكعب" السلاح الجديد لتلك السيدة، حضرت عبر اذاعة الكيان العبرية، بتهديد سياسي جديد، أنها "لن تسمح للأمم المتحدة بمناقشة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ولن يكون أي قرار خاص به، ما لم يعود الطرف الفلسطيني الى المفاوضات، وأن الزمن الذي كان في المؤسسة الدولية بمناقشة الوضع في اسرائيل قد ولى، وسيكون بديله الارهاب وايران وحماس وسوريا وحزب الله..

وصف تلك السيدة وتصريحاتها بالوقحة والوقاحة، فتلك مسألة لا تحتاج لجهد، ولن ننتظر أي رد من "فريق عباس" كونه لا يمتلك "القدرة" او "المقدرة" للحديث بكلمة واحدة اعتراضا على ما قالته تلك السيدة ، وسيتجاهلون كليا ما قالته أو ستقوله في قادم الأيام، خوفا على لقاء "آخر العمر السياسي" للفرقة المصابة بهوس الرضا المطلق عن ترامب وسياسته..

السيدة "هالي" تحاول أن تمنح شخصها حضورا اعلاميا عبر باب "السفالة السياسية" نحو المنطقة العربية وتحديدا نحو فلسطين، بل أن ترامب نفسه قال أن "عباس جاهز للسلام الآن"، ويبدو أن "هالي" المتجاهلة لذلك، تسعى ليس للمساعدة في البحث عن "حل سياسي" لأزمة يقول رئيسها عنها آن أوان أن تحل، ولو كانت مؤشرات سلوك نيكي هالي مقدمة للمضمون الحل فنحن أمام "كارثة سياسية" بالمعني الحقيقي.. وليتهيئ الشعب الفلسطيني الى حل ينال من جوهر حلمه الوطني في حده الأدنى، الذي قبله بغصة تاريخية جسده قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 كولة في حدود الأرض المحتلة 67..

عندما رفعت "هالي" يدها اعتراضا على تعيين الفلسطيني د.سلام فياض كمبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا، وصمت المؤسسة الرسمية الفلسطينية على ذلك العمل المشين والكريهة ضد فلسطين، قبل أن يكون ضد فياض، كانت "هالي" تدرك انها ستقول ما تقول دون ان يجرؤ أي من أعضاء "الفرقة العباسية" الرد أو النطق"، بل أن المسألة حملت "وقاحة سياسية معكوسة"، عندما بدأت تلك الفرقة كيل المديح للسياسة الترامبية الجديدة نحو فلسطين، كان آخر طابور المداحين من بات أمينا لسر فتح، ما يفتح باب "الرداءة السياسية" التي تنتظر حلا مصابا بـ"حول" مسبق..

موقف "هالي"، ليس سوى محاولة بائسة، لو اعتقدت أن "جبن الرسمية الفلسطينية" هو سمة فلسطينية، فهي ستصاب بصدمة عمرها عندما تدرك أن الحقيقة هي غير ذلك، وان روح شعب فلسطين هي روح الخالد المؤسس ياسر عرفات..

وشعب فلسطين لن يكون جسر عبور لتلك المصابة بعقد مخزونة لكي يقال عنها "المرأة الحديدية"..هذا "وهم" صغير سيدة نيكي هالي..

لكن هل رسائل هذا السيدة يمكنها أن تكون حقا فاتحة حل يراه البعض "العباسي" موقفا مطمئنا..بالتأكيد لا، فالمكتوب يقرأ من عنوانه..يا "صبية السياسة"!

ملاحظة: انهالت الكتابات من كل حدب وصوب على ما نشر باعتباره "وثيقة حماس" الجديدة..كثير من المكتوب كان على طريقة "الوجبة السريعة"..الوقت مبكرا للكتابة عن مشروع لم ينشر رسميا بعد..مع أن المنشور مغري جدا..!

تنويه خاص: مبكرا وجب التحذير من أن تبدأ حماس وأمنها الخاص بحملة اعتقالات في قطاع غزة دون حسابات دقيقية، اعتقالات فقط لسد ثغرة جدارها الأمني..التدقيق أهم من الصربعة الأمنية..وبلاش مزيدا من كسب الكراهية من أهل القطاع..بصراحة مش ناقصين كراهية وانتم فاهمين!

مناورة مركزية فتح .."محدودة الذكاء"!

كتب حسن عصفور/ يقال في أمثال بلادنا الشعبية، "أن الغريق يتعلق بقشة"، ويبدو أن أهل قطاع غزة، وليس موظفيها فقط، إختاروا، وخلال هبة الغضب الشعبي، أن يتعلقوا ببصيص أمل ربما يحدث عندما تلتقي مركزية فتح لبحث ما بات يعرف بـ "جريمة حرب عباس" ضد رواتب قطاع غزة، مع العلم أن ذلك الأمل لم يكون سوى سراب، لأن القرار جاء من رأس الحركة التي قادت الثورة المعاصرة..

ومع هبة الغضب الشعبية التي لم يشهد لها قطاع غزة، منذ خروجهم أ في مليونية احياء ذكرى إغتيال الخالد ياسر عرفات يوم 11 نوفمبر (تشرين ثان) 2007، في مشهد اصاب سلطة الانقلاب الحمساوية في حينه برعب اسقاط المؤامرة التي نفذت يوم 14 يونيو 2007 بتآمر مشترك، فكان الرصاص حاضرا وسقط شهيدا من سقط رافعا اشارة نصر الخالد..وبعد عشر سنوات بدأ عقابه وأهله!

يوم 8 أبريل 2017، ستحتفظ الذاكرة الفلسطينية بأن قطاع غزة خرج ليعلن رفضه لإستكمال مؤامرة الانقلاب والفصل الوطني، التي قررها محمود رضا عباس وفرقته الخاصة، عبر جريمة حرب الرواتب، كونه يعلم يقينا أن المسألة ليست "نقصا ماليا" بقدر ما كان قرار سياسيا يتسق ومساره منذ أن تم تجهيزه لخلافة الخالد أبو عمار..

ولأن أهل فلسطين بشقهم الغزاوي، يبحثون عن بريق ضوء، قرروا أن يتعلقوا بتلك القشة، من مركزية فتح، فكانت اللطمة الكبرى، بأن قررت تلك "القيادة" أن لا تراجع عن قرار عباس، وأن ما حدث قد حدث، وكما قالوا قديما "فات السبت في مؤخرة اليهودي.."..

وللحق من يقرأ بيان فتح يدرك يقينا أن هذه المجموعة فقدت حاسية "الذكاء السياسي"، الذي كان أبرز سمات قيادة فتح التاريخية التي رحلت بأساليب مختلفة، ليس من زاوية انحيازها للقاعدة الشعبية وتصويب "الخطيئة السياسية الكبرى"، بل بأنها لجأت الى طريق التفافي لحصار "هبة الغضب الشعبية"، عبر مناورة لفتح باب الاتصال مع حركة حماس، متجاهلة بشكل لا يليق بحركة تدعي أنها "أم الجماهير" غضب أهل القطاع..

مناروة مركزية فتح، بفتح باب التواصل مع حماس ليس سوى تعبير حقيقي عن عمق الأزمة التي تعصف بها، وكشفت سطحية وقلة حيلة وندرة الذكاء بشكل لا مثيل له..

يبدو ان صاحب اقتراح التوصل مع حماس، قام بتقديم "رشوة مبطنة" لحماس من أجل أن تفرض ارهابا لحصار "هبة الغضب الشعبية"، وأن تستخدم قواها الأمنية لقطع الطريق على استمرار تلك الهبة الشعبية وتوفير جوا "هادئا" كي تمر زيارة محمود رضا عباس الى امريكا ولقاء ترامب، حيث أن استمرار الهبة الشعبية، وبحضور لم يكن ضمن حساب المقاطعة وتقارير أجهزتها الأمنية، التي فقدت حس التواصل مع قطاع غزة، نتيجة غرقها في ممارسة خدمة التنسيق الأمني ومطاردة كل من يرفض تسلط سلتطي الأمر الواقع في الضفة العربية المحتلة..سيربك قدرة عباس على الحديث باسم "الشعب الفلسطيني"!

مركزية فتح، تناور بتقسيم وحدة الحركة الشعبية بالحديث عن "تسوية رواتب التعليم والصحة"، وتشكيل لجنة لتدرس ثم تقدم تقريرها يوم 25 ابريل، أي بعد أن تنتهي زيارة عباس الى واشنطن، كي يواجه ترامب في حالة نشوة بأنه أحبط "مؤامرة" ضده وأفشل حالة الغضب، بل سيضيف الى أن هناك حوار مع حماس..

يبدو أن مخترع "المقاومة الذكية" في مواجهة الاحتلال، حاول أن يمارس "مقاومته الذكية" عبر محاولة ضرب وحدة الغاضبين ورشوة حماس، والتي دعا الناطق باسم فتح يوما واحدا قبل هذا البيان "المعيب وطنيا وأخلاقيا" الشعب للخروج لاسقاط حكم حماس، وأكمل الدعوة محمود الهباش الخطيب الخاص

لمحمود عباس، عندما دعا في خطبة الجمعة، الى خروج الشعب ضد حماس والتي وصفها بأبشع الأوصاف..

مناروة عباس عبر بيان مركزية فتح، محدودة الذكاء جدا، وعارية كليا من الصدق السياسي، وربما تجد هوى عند قيادة حماس لتفرض "سلاح الأمن" وتمنع حركة الغضب من التواصل، ليس حبا في عباس ومركزيته بل "خوفا" من حضور شعبي ليس على هواها السياسي، وعلها تعتقد أن ما حدث سيكون سلاحا لفرض "أسس التقاسم السياسي" بين عباس وفريقه وحماس وإدارتها في قطاع غزة..

مركزية فتح أدارت مؤخرتها لأهل قطاع غزة بوهم أنها قادرة على خداعهم، واستغلال تمسكهم بشرعية التمثيل الوطني، دون أن تعلم أن التمثيل ليس منحة مفتوحة لمن لم يعد أهلا له..

تاريخ 8 أبريل 2017 نقطة فارقة في المشهد السياسي، ومن يفقد احترام شعبه لن يجد احتراما في أي مكان آخر!

ملاحظة: غاب "الولد الشقي" أحمد دحبور، فتى أحال الشعر الوطني الى مغناة خالدة، جسد بلغته قضية فلسطين دون تبجح أو غرور..كان حاضرا في مفاصل الفعل الوطني شعرا وحاملا بندقية..غرد كما لم يغرد غيره..وسيبقى شعب فلسطين يردد ما قاله "اشهد يا عالم علينا أن الثورة لن تركع..ولن تنحني مهما ظن الخائبون"..سلاما يا أحمد!

تنويه خاص: خلال افتتاح محمود رضا عباس الاستديو الجديد في تلفزيون فلسطين غاب وزيره الأول ومسؤول الاعلام في السلطة وحضر الهباش..والأهم غاب الشكر عن من قدم المال لبناء ذلك المكان..لو كانت قطر هل يمكن لعباس أن ينسى..شكرا للإمارات!

نعم لـ"نقف معا"..ضد منتج العنصرية!

كتب حسن عصفور/ منذ زمن غابت المظاهرات داخل المجتمع الاسرائيلي المنددة بجوهر الاحتلال وما تركه من آثار كارثية، دون نسيان خروج أصوات ومؤسسات بين حين وآخر لتثير تلك المسألة، لكن "الحركة الشعبية" المنددة بالمحتل تراجعت كثيرا عما كانت عليه في سنوات سابقة..

وتمكنت قوى الارهاب والعنصرية من فرض "نفوذها السياسي" بمشهد أقرب الى "الفاشية" كما قال يوما أحد قادة جيش الاحتلال، عندما وصف سلوط عناصر من الجيش المحتل نحو الفلسطينيين، وعمليات القتل بدم بارد، وساعدها في ذلك حالة "الخنوع السياسي" في الجانب الفلسطيني، وغياب روح الكفاح والمواجهة مع المحتلين، واستبدال المقاومة الشعبية التي كانت تزلل المجتمع الاسرائيلي بـ"مقاومة الاستجداء الذكية"، والتي يبدو أنها لم تصل بعد الى غالبية الشعب الفلسطيني والمجتمع الاسرائيلي من عمق "الذكاء" المركب بها..

ما حدث ليلة السبت/ الأحد في أول أبريل 2017 من خروج عدة آلاف من "اليهود والفلسطينيين" من 48 للتظاهر في ذكرى مرور 50 عاما على عدوان يونيو 1967، هو مؤشر يفتح "شهية الأمل" في أن قادم سياسي قد يكون، وتشكيل حركة سياسية تحت إسم "نقف معا" بشعارات واضحة غير ملتسبة، لا تحمل تفسيرات عدة، برفض استمرار الاحتلال والاستيطان، هو تأكيد أن عمق المواجهة مع "الفاشية والاحتلال" هو الحاضر..

شهدت مدينة القدس المحتلة بشقيها، مظاهرة غاب عنها الحضور الاعلامي الواسع، وكان لها أن تكون الحدث الأبرز في الآونة الأخيرة، ليس فقط بتغطية المسيرة والمشاركين فيها، بل أن تتواصل وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية مع منظمي تلك الحركة الجديدة، والتي تمثل "تآلفا سياسيا" رافضا للمحتل والعدوان وداعيا لسلام حقيقي..

الداعين للحركة حددوا توجههم من خلال رسالة الدعوة للمظاهرة:

"على أعتاب مرور 50 عاما على الاحتلال، فإن الأصوات التي تنادي للضم (ضم الأراضي الفلسطينية للسيادة الإسرائيلية - المحرر) تزداد يوما بعد يوم، فإن حركة السلام الإسرائيلية قررت الخروج الى الشوارع في القدس".

وأضاف المنظمون، أن "المسيرة التي نقيم في نهايتها وقفة بالضبط على الخط الأخضر - هي بداية حملة تصل أوجها في الوقفة الضّخمة في يونيو (حزيران) 2017، وقتها يكون قد مرّ 50 عامًا على الاحتلال.

50 عامًا سيطرت خلالهم الدولة - اسرائيل - على شعب اخر.

50 عاما من العنف والمس بالأبرياء، التوابيت والبناء بالمستوطنات.

50 عاما دفع خلالهم المجتمع الإسرائيلي ثمنًا غاليًا على المستوى الاجتماعي.

وتكمل الدعوة.."هذا هو الموضوع تماما، نضالنا هو أيضا من أجل الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال والحكم العسكري، وهو أيضا نضال من أجل المجتمع الإسرائيلي نفسه لأن الشعب الذي يتحكم بشعب آخر لا يمكنه أن يكون حرا. يجب وبإمكان كلا الشعبين العيش باستقلال وحرية".

حركة "نقف معا"، هي حركة ناشئة تجمع بين يهود وعرب ويقودها نشطاء من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي، وحزب "ميرتس" العلماني المعارض ومن القائمة المشتركة التي تضم أحزابا عربية في الكنيست ومنظمات غير حكومية مناهضة لاحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية.

قد يرى البعض ان ذلك ليس جديدا يستحق الاهمتام السياسي، وهذا من حيث الشكل صحيح، فقد كانت دوما وخلال مراحل الصراع مع دولة الكيان قوى وحركات مناهضة لسياسته نحو الشعب الفلسطيني، بل أن هناك من كان أكثر

"تطرفا" مما هو اليوم رفضا للكيان ذاته، لكن ما كان عمليا اندحر كثيرا، خلال السنوات الماضية، لأسباب متعددة، وهو ما يتطلب العمل الجاد لخلق رؤية تعيد بناء حركة الفعل المشترك ضد الاحتلال دولة ومؤسسات ..

والحديث هنا، يؤدي الى اعادة النظر كليا في السلوك القائم اليوم من الرئاسة عبر ما يسمى بـ"لجنة التواصل"، التي هي لجنة فتحاوية خاصة، واعادة الروح لدور منظمة التحرير الذي كان يوما في ملف التواصل مع القوى الرافضة للاحتلال، عبر قيام "نشاطات مشتركة" وليس استقبالات في المقاطعة..

الخبرة الفلسطينية عميقة ومتجذرة في هذا المجال، لكنها تحتاج ال إعادة صياغة لتصبح "فعلا وطنيا حقيقيا" وليس مظهرا استقباليا فرديا أو فئويا..

"نقف معا" تستحق حقا أن تتحول الى العمل المشترك معا لانهاء الاحتلال ورسم طريق جديد لبناء سلام على اساس دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة الى جوار دولة الكيان..ذلك الطريق يحتاج تعبيدا وليس "تزويقا"..

نعم لـ"نقف معا" لإنهاء العدوان والاحتلال وكل منتجاته العنصرية..ولا زال وقتا ممكنا حتى تاريخ الخامس من يونيو (حزيران) القادم!

ملاحظة: اشعر كمواطن عربي بخزي خاص من تلك "الدونية" التي تصيب بعض العرب اعلاما ومسوؤلين نحو "الفرح" لاستقبال ترامب لهم..كم تكشف تلك الوسائل أن "الدونية أكثر عمقا عندهم من الأصالة"..يا عارنا المستمر!

تنويه خاص: حديث الرئيس عباس لصحيفة قطرية تصدر من لندن حول حرب 2014 وعقد الوطني في رام الله يستحق التفكير عميقا..الى اين تسير امورنا بيد أولي الأمر فينا..أيعقل تبرأة الكيان من مسؤولية حربه على قطاع غزة..يا ويلنا!

هستريا كيان.."غير مسبوقة"!

كتب حسن عصفور/ لم تكن الطغمة الفاشية الحاكمة" في تل أبيب تحسب حسابا للطاقة المخزونة عند الشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة، وأصرت أن تقيس حسابتاها على قاعدة "حسبة فصائلية خاصة" بين "تنسيق أمني" يساهم في خدمة أمنها على حساب روح الكفاح الوطني، دون ان تدفع "ثمنا موازيا" لتلك الخدمة ، التي لم تعد مجانية فحسب، بل عارا وطنيا سيلاحق يوما كل من يراها

"مصلحة فلسطينية"، وهي فعلا باتت مصلحة ولكنها لفئة ترى في "سلطات الاحتلال جدارا واقيا" لهم ومصالحهم التي لم تعد خافية على أهل الوطن..

فيما تعاملت سلطة الاحتلال مع "جعجعة حماس" حول الرد وجهنم وفتح المقابر، بأن ذلك لا يقدم ولا يؤخر في حقيقة أن حركة حماس باتت اليوم أكثر من أي يوم مضى حريصة أكثر من بؤبؤ عيني قيادتها على "أمن اسرائيل" باسم التهدئة، وايضا بلا مقابل لأهل القطاع أو للضفة الغربية، لكنه مقابل خاص لها..

سلطة الكيان نجحت في أن تفرض "تنسيقا أمنيا" لفصيلي الإنقسام معها، لكنه دون تنسيق بينهما، وتلك "فضيحة سياسية ووطنية لا تحدث في تاريخ الأمم والشعوب سوى في "الزمن العباسي الحمساوي"..

نعم حسابات الكيانات، بدأت تبنى على "مصادرة الروح الثورية" عن أهل فلسطين خاصة، بعد حصار "هبة الغضب" الشبابية بفضل أمنها وأمن سلطة الرئيس عباس، الذي لا يكف عن المجاهرة أنه ضد أي عمل مسلح أو مقاوم خارج عما يقرر ويرى، وتحول الى "بطل مطادرة السكاكين"، دون ان يقدم له نتنياهو أي "مكافأة غير شخصية"..

ولكن ومن حيث لا تحتسب جاءت الضربة التي ستترك بصماتها قوة وعنفوانا ليس في فلسطين وأهلها وطنا وشتاتا، بل على مسار الحركة السياسية الدولية..من داخل سجن الجلاد كانت الضربة الكفاحية الأبرز راهنا..

ومن أبرز ميزات "فعل الأسرى الإنتفاضي"، أنه خارج حسابات معادلة "التنسيق الأمني" و"التهدئة"، ما يفتح أمامها أبوابا غير محسوبة لتهز دولة الكيان سلطة وحكومة وأجهزة..

ولمعرفة قيمة "الفعل الانتفاضي للأسرى" يجب مراجعة رد فعل سلطة الكيان الأولى، وقبل أن يمضي يوما واحدا عليها، حتى أصابها "هذيان سياسي غير مسبوق"، كشف كل عوراتها وهشاشة حقيقتها التي تتبختر بها أمام الغير، وتمارس "قهرا يوما" على أمة وشعوب..

وحدة ساسة الكيان وغالبية اعلامه لحصار "الفعل الانتفاضي" للأسرى، الرسالة التي يجب أن تقرأها قيادات الفصائل، وأولا قيادتي فتح وحماس، فالأولى

تتجاوب بحذر مع ذلك الفعل، فيما الثانية لم تعط الضوء الأخضر لعناصرها أن تكون ضمن ذلك الفعل واكتفت بترداد مقولة العرب "قلوبنا معكم"..بل تمارس "فعلا فاحشا" بمظاهرات ليلة في قطاع غزة كأنها تبحث "سرقة ضوء الفعل الكفاحي" كما تسرق ضوء القطاع!

دولة الكيان ساسة واعلام، أدركوا سريعا قيمة الفعل الانتفاضي وأثره العام، ليس محليا فحسب، بل اقليميا ودوليا، وخلال أقل من 24 ساعة تعرت اسرائيل أمام غالبية دول العالم ، من خلال قضية الأسرى، حيث احتلت المساحة الأكبر للموضوع الفلسطيني منذ سنوات..

دولة الكيان، تدرك جيدا مغزى ذلك الآن، بعد ظن أنها أطبقت حصارها على "الرأس الفلسطيني"، لذا دخلت في رحلة "الهوس السياسي الاعلامي"..وزير يطالب باعدام الأسرى أو قادتهم، وأخر يبحث اتركوهم جوعى حتى الموت، خاجية المحتل بدأت تعتبرهم "قتلى"، فيما نتنياهو واعلامه يفتح النار على صحيفة "نيويورك تايمز" بعد أن نشرت مقالة القائد مروان البرغوثي التي حددت مسار الفعل وأهدافه، وقبلها مسبباته بما كشف جرائم الكيان ضد أهل فلسطين من خلال زنازين الاعتقال..نتنياهو فقد عقله وصوابه ضد الصحيفة الأمريكية التي كان يتودد لها لتنشر له تصريحا أو مقالا يوما..

دولة الكيان ساسة واعلام، بدأوا محاولة بث الفتنة السياسية على حقيقة الفعل وهدفة ضد الجريمة الكبرى للمحتل، بأن أدارت موجة بثها نحو اعتبارها جزءا من "معركة خلافة عباس المنتهية صلاحيته"، وأن القائد مروان يقدم أوراقه للخلافة عبر هذا الفعل..

ومع تفاهة القول الاحتلالي، لكنه يعكس عمق الأزمة التي عصفت بما كان يتباهى به بقوة اعلام وأكاذيب سياسية، معركة خلافة عباس تدار عبر معركة الجوع..أي سذاجة تلك، ومعها نرى كيف أن فوائد الفعل الانتفاضي بدأت أسرع كثيرا من التقديرات كافة، دون التطرق لما خلقته من تفجير طاقة مخزونة ضد محتل ومتخاذل، وحضور عالمي لم تتمكن "دعاية بيبي الغوبلزية" أن تصمد أمام عنفوان الفعل الانتفاضي الفلسطيني من سجون الكيان..

ووسط كارثة الانقسام، والمناورات السقيمة لطرفيه، إنبثق ضوء الفعل الانتفاضي ليلطم المحتل والمنكافين..ومنه تشتق قيادة ثورية طريقها لتعلن أن "قبضة الفلسطيني دوما كانت هي الأعلى"..وهي من سيكسر يد الجلاد مهما ظن أنها طالت وقويت..

مروان البرغوثي قائدا اختار طريقا لكسر رتابة المشهد السائد، ولعودة روح الفعل وهو يعلم أن الثمن قد يكون أكثر كثيرا من حسابات خاصة..وهل من قاوم المحتل يقف أمام حسابات الصغار..طريق الفعل انطلق!

ملاحظة: فتح وحماس مارسا قمة المسخرة في يوم واحد..قادة من هنا وقادة من هناك كالوا كل أشكال التهم للآخر..حماس قدمت "قرابين" شرطا للقاء..مساءا كانوا على "مائدة عشاء" تسامرا وأعلنا أنهما التقيا وتباحثا الأمر..ما أقصر حبل الكذب.. وما أتفه الكاذبين!

تنويه خاص: سؤال بدون أي قصد، شو هي مكانة محمد مصطفى ليكون ضمن الوفد الاستباقي التحضيري للقاء عباس ترامب..هل هناك مقايضة ما تتطلب "خبيرا" في ترتيب المقاصة المالية - الاقتصادية..بعض الصدق مش عيب !